روسيا وتحدي الهيمنة الأمريكية: رؤية في الأدوار الجديدة

Russia and the challenge of the American dominance: A vision of the new roles

م.د. كرار ذياب عبد الفتلاوي
جامعة القادسية- كلية الآثار
karrar.theyab@qu.edu.iq

الاختصاص العام: العلوم السياسية
الاختصاص الدقيق: السياسة الدولية

الملخص:

ارتأت روسيا مع بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وهي العائدة إلى مسرح التفاعلات الدولية، وضع استراتيجية وتبنيها، تجعل من روسيا دولة عظمى، لها مكانتها ونفوذها على الساحة الدولية، وانصرفت تبحث عن طرق لاختراق السيادة الأمريكية العالمية، وإنهاء احتكار الولايات المتحدة، وسيطرتها على النظام الدولي، والسعي إلى استعادة منزلتها السابقة، كقوة عظمى، وقطب دولي مؤثر في النظام الدولي، والتأكيد على انتهاء القطبية الأحادية، والاحتفاء بنظام عالمي متعدد الأقطاب، تكون فيه لاعبًا رئيسًا.

الكلمات المفتاحية: روسيا، تحدي الهيمنة الأمركية، الأدوار الجديدة.

Keywords: Russia, the challenge of the American dominance, the new roles.

Abstract:

At the beginning of the first decade of the twenty-first century, as it returned to the scene of international interactions, Russia decided to develop and adopt a strategy that would make Russia a great power with its standing and influence on the international arena, and it began searching for ways to penetrate American global sovereignty and end the United States, monopoly and control over the international system, and seek To restore its former status as a superpower and an influential international pole in the international system, to emphasize the end of unipolarity, and to celebrate a multipolar world order in which it is a major player.

المقدمة:

شهد عالم ما بعد الحرب الباردة، تحولات لم يشهد لها النظام الدولي مثيلًا على الإطلاق، فقد تغيَّر شكل النظام السياسي الدولي، من نظام ثنائي القطبية، إلى نظام أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة، إذ أصبحت تهيمن فيه على مجريات الأحداث في الساحة الدولية، دون مزاحمة الدول لها وضمنها روسيا. إذ عانت روسيا في العقد الأخير من القرن العشرين، من أزمات داخلية على جميع المستويات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية.

لم يدم وضع الأحادية القطبية طويلًا دون منافس، فمع مطلع القرن الحادي والعشرين، ظهرت قوى غير راضية عن موقعها في النظام الدولي، ومن هذه الدول روسيا التي تسعى إلى استعادة الدور والمكانة في النظام الدولي، وأن يكون متطابقًا مع التحولات التي يفرضها الواقع في البيئة الدولية. ويبدو أنَّ هذا التغير يعود في جزء كبير منه، إلى تمكّن روسيا الاتحادية من استعادة جزء مهم من موارد قوتها الاقتصادية، والعسكرية، والسياسية، الذي انعكس في نظرة روسيا إلى مكانتها العالمية.

اتساقًا مع ذلك، جاء التغير في إدراك روسيا لمكانتها العالمية، مع مجيء فلاديمير بوتين إلى السلطة عام ٢٠٠٠، إذ أضحى المفكرون والقادة الروس، يبحثون عن إعادة التكوين من جديد، في كيفية بناء رؤية جديدة تنطلق من التخلي عن الايديولوجية السابقة، والبحث عن تحقيق المصالح الاستراتيجية في ظل الهيمنة الأمريكية، وضرورة البدء بالإصلاحات الداخلية، كعامل لاستعادة الاستقرار الداخلي، وهو ما كان بتفعيل إصلاح المنظومة السياسية والاقتصادية الداخلية، ثم التوجه إلى الساحة الدولية، للبحث عن دور أفضل لروسيا، يليق بوريثة قوة عظمى. ولهذا تعتقد روسيا بوتين، أنَّ لديها مهمة تاريخية مقدسة، في استعادة إرث عظمتها التاريخية، وانتزاع حقوقها التي سلبها الغرب بقيادة أمريكا، والتي تعدَّها الأساس لتحدي الهيمنة الأمريكية، وإعادة المكانة العالمية، وعكس الهزيمة الجيوسياسية التي تلقتها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وتفككه، وتجنب الأخطاء التي وقع فيها الأخير.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من معالجته موضوع عودة روسيا للساحة الدولية، بعدِّها إحدى القوى الكبرى المؤثرة، فهي دولة استثنائية في موقعها ووزنها، وإنَّ هذا التميز ينبع من كونها دولة أوراسية، تتوزع توجهاتها ما بين الشرق والغرب، وتحاول باستمرار استعادة دورها، ومكانتها في عالم متعدد الأقطاب، لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة، كما تحاول إعادة تشكيل النظام الدولي، الذي تعدُّه غير عادل وفق صورته الحالية، وعدم السماح للغرب بتقليص الدور الروسي في الساحة الدولية، وإنَّ الأوان قد حان في سبيل تحدي الهيمنة الأمريكية على الساحة الدولية، وإنهائها.

إشكالية البحث:

ينطلق البحث من إشكالية مفادها: أنَّ الطموحات الروسية في استعادة قوتها وهيبتها على الساحة الدولية، والحفاظ على كونها قطبًا من أقطاب السياسة الدولية، اتسعت مع بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كما أنَّ سيطرة وهيمنة الولايات المتحدة، وتربعها على قمة الهرم الدولي بعد الحرب الباردة، لا يعني أنَّها كفلت استمرارية هذا الدور. والتساؤل الرئيس هنا: هل بامكان روسيا استعادة نفوذها، ومكانتها في النظام الدولي، متحدية بذلك الهيمنة الأمريكية؟

وفي سبيل تفحص هذا التساؤل، يحاول البحث أن يجيب عن الأسئلة الآتية:

١. ما تحديات الهيمنة الأمريكية؟

٢. ما الأدوار الجديدة لروسيا؟

فرضية البحث:

يقوم البحث على فرضية مفادها: أنَّ السياسة الروسية أصبحت أكثر شمولاً، وأوسع نطاقاً بفعل اتساع أهداف روسيا، ومصالحها الاستراتيجية، لاسيَّما أنَّ روسيا تمتلك من القوة، والقدرة التي تؤهلها في رسم دورها وصياغته، كقطب مؤثر في السياسة الدولية، ومن ثم تحدي الهيمنة الأمريكية، لاسيَّما أنَّ الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي، لم تعد صلدة كما بدأت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وتفككه. واستخدمت من أجل ذلك أدوات ووسائل متنوعة، بحسب أهمية الوقائع، ووفقًا للعوامل والتحولات المؤثرة في النظام الدولي، وهذا يقود في النهاية إلى تقليص فرص الولايات المتحدة في فرض سطوتها في إدارة النظام الدولي.

مناهج الدراسة:

لسعة موضوع البحث وشموليته، تم اعتماد عدة مناهج، هي:

١. المنهج الوصفي: الذي يصف موضوع التحدي الروسي للهيمنة الأمريكية، ويحلله، في مختلف الوقائع، والمناطق الحيوية، وفي ظل المتغيرات الدولية.

٢. المنهج التاريخي: عن طريق هذا المنهج، تمَّ تتبع بعض الوقائع، والأحداث التاريخية ذات الارتباط بموضوع البحث.

٣. المنهج التحليلي: لتحليل المواقف والأحداث الاستراتيجية للقوى الفاعلة في النظام الدولي، ودراستها، في ظل التفاعلات الدولية على الساحة العالمية.

هيكلية البحث:

انطلاقًا من إشكالية الدراسة وفرضيتها، تم تقسيم هيكلية البحث، فضلًا عن المقدمة والخاتمة، على مبحثين رئيسين: تطرق **المبحث الأول** إلى تحديات الهيمنة الأمريكية، تناول الفرع الأول منه المنافسة في مناطق النفوذ الاستراتيجي. أمَّا الفرع الثاني فتناول التأثير في توازن القوى في الساحة الدولية. وتحدث الفرع الثالث عن الاتجاه الروسي نحو التحالفات المتعددة مع الدول الكبرى، لتقويض التأثير الأمريكي. في حين تحدث الفرع الرابع عن توسيع نفوذ روسيا الاقتصادي في العالم، عن طريق التعاون مع الدول النامية. وخصص **المبحث الثاني** للحديث عن الأدوار الجديدة لروسيا، وتمحور في أربعة فُرُوع رئيسة: تناول الفرع الأول التدخل الروسي في سوريا، لتعزيز الوجود العسكري في المنطقة. وتناول الفرع الثاني استعادة النفوذ والمكانة عبر الحرب الأوكرانية. في حين تطرق الفرع الثالث إلى الاتجاه نحو التحالفات الثنائية مع الدول الكبرى. وجاء الفرع الرابع بعنوان النفوذ الاقتصادي في أوروبا، عن طريق توريد الغاز الطبيعي.

المبحث الأول
تحديات الهيمنة الأمريكية

إنَّ العلاقات الروسية الأمريكية قد تحولت مع بداية القرن الحالي، من حالة التعاون إلى حالة التحدي، نتيجة التغير في القيادة الروسية، واتباع هذه القيادة سياسة براغماتية، تسعى إلى تحقيق مصالحها القومية، من أجل استعادة روسيا مكانتها الدولية، كأحد أقطاب النظام الدولي. إذ شهدت مدة الرئيس بوتين ولادة أول استراتيجية لروسيا، بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، إذ أكَّد الرئيس بوتين أنَّ المعوق الرئيس أمام نهوض روسيا، هي الولايات المتحدة التي تسيطر على النظام الدولي[1].

ومن هنا نستطيع القول: إنَّ الدور الذي تحاول أن تقوم به روسيا في النظام الدولي، لم يأتِ من حالة ترف، أو حالة جموح عند القائمين على سلطة هذه الدولة، بل جاء، وبدرجة كبيرة، لحماية طبيعية لمواجهة الهيمنة الأمريكية، والتصدي لها، للحفاظ على المكتسبات التي حققتها روسيا[2].

وتقتضي الضرورة الأكاديمية تقسيم المبحث على أربعة فُرُوع رئيسة، تتناول بالبحث والتحليل مجالات التحدي الروسي للهيمنة الأمريكية، وهي:

الفرع الأول: المنافسة في مناطق النفوذ الاستراتيجي:

إنَّ دولًا بحجم روسيا والولايات المتحدة، لا يمكن أن تتفاعل في المجتمع الدولي، من دون أن تدخل في علاقات تنافس. ولهذا تسعى روسيا إلى منافسة ومزاحمة الولايات المتحدة في بعض المناطق المهمة، والسعي إلى تقليص نفوذها، وتقويض هيمنتها على العالم. ومن أهم هذه المناطق هي الشرق الأوسط.

---

[1]- ينظر: تامر ابراهيم كامل عبده، الصراع بين الولايات المتحدة والصين وروسيا، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ٢٠١٣، ص١٩٣-ص١٩٤.

[2]- للمزيد ينظر: انس محمد الطراونة، عودة فلاديمير بوتين والتحديات الروسية الغربية، ط١، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢٢، ص٦٨-٧٣.

وقد أكَّد على ذلك مجيء الرئيس الروسي بوتين إلى السلطة في العام ٢٠٠٠، إذ سعى إلى إستعادة مكانة روسيا كقوة عظمى، مجسدًا سياسته ضد أمريكا على شكل لعبة حصيلتها الصفر، من أجل وضع روسيا كثقل موازن للغرب في الشرق الأوسط، لإدراكه التأثير الجيوسياسي المباشر لمنطقة الشرق الأوسط في السياسة الدولية[١].

وعلى وفق تلك الرؤية، أعلن الرئيس بوتين، في ٨ حزيران عام ٢٠٠٠، الأسس الأساسية التي نصَّت عليها "عقيدة السياسة الخارجية الروسية"، وأهم ما تضمنت هذه الأسس، هو الرفض الحازم لنظام القطبية الأحادية، والتطلع إلى إقامة عالم متعدد الأقطاب. إذ قال الرئيس بوتين بعد انتخابه رئيسًا للبلاد في آذار عام ٢٠٠٠: "إنَّ تحديات وتهديدات جديدة للمصالح القومية الروسية، بدأت تظهر على الصعيد العالمي، فهنالك سعي متزايد نحو تأسيس هيكلية عالمية أحادية، تسيطر بموجبها الولايات المتحدة عسكريًا واقتصاديًا على العالم وبالقوة. إنَّ روسيا ستسعى إلى تحقيق نظام عالمي متعدد الأقطاب، يمكن أن يعكس التنوع الموجود في العالم المعاصر، بمصالحه المتنوعة الكبيرة"[٢].

وعلى وفق هذه المعطيات، تصاعدت المنافسة بين روسيا والولايات المتحدة، إذ اتسم التحرك الروسي بالتميز المتزايد، في محاولة تحدي القرارات الأمريكية، لإنهاء الأزمات التي ازدادت في عالم ما بعد الحرب الباردة. ففي شتى الأزمات التي قامت في الشرق الأوسط، وأوروبا، كان التحرك الروسي يحاول دائما التخفيف من صرامة القرارات، التي تصدرها الولايات المتحدة، من منطلق القطب الأوحد الذي بقى على الساحه الدولية، ويقترح حلول الوسط التي تتوافق أكثر مع تطبيق التسويات السليمة. كذلك لم يخلُ هذا التحرك أيضا من توجيه انتقادات إلى السياسات العدوانية الأمريكية[٣].

وفي السياق ذاته، يتجسد التحدي الروسي للهيمنة الأمريكية، عبر خلق عوائق جيوسياسية في دوائر جغرافية متباينة، لموازنة الضغوط الأمريكية على روسيا، في جوارها الجغرافي المباشر، ولإيجاد موطئ قدم لها، في الصراعات الدائرة بالمناطق الجغرافية المحيطة بها، والقريبة منها، لاسيَّما التي تشكل أولوية في الأمن القومي الروسي، أو التي تشكل أهمية جيوستراتيجية لها[٤].

ومن زاوية أخرى، توجد علاقة ارتباط واضحة بين حركة السياسة الخارجية الروسية في الشرق الأوسط، وطبيعة العلاقات الروسية- الأمريكية، فعندما تتوتر هذه العلاقات، تتجه السياسة الروسية في الشرق الأوسط، إلى تعويق التحركات الأمريكية في المنطقة، وعندما تتحسن هذه العلاقات، تتجه السياسة الروسية نحو القيام بدور مختلف وفقًا لمصالحه[٥].

---

[١]- للمزيد، ينظر: س.غ لوزيانين، عودة روسيا الى الشرق الكبير، ترجمة: هاشم حمادي، دار المدى للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠١٢، ص٧٨.

[٢]- نقلًا عن: لمى مضر الامارة، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٦٢)، مركز الدراسات الوحده العربية، بيروت، ٢٠٠٩، ص١١٦. للمزيد عن "المبادئ الأساسية لعقيدة السياسة الخارجية" يراجع: محسن حساني ظاهر مديهش العبودي، توسيع حلف الناتو بعد الحرب الباردة: دراسة في المدركات والخيارات الاستراتيجية الروسية، ط١، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣، ص٢٥٦-٢٦٠.

[٣]- نبيه الاصفهاني، السياسة الخارجية الروسية في مرحلة التحول الديمقراطي، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٣٦)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٩، ص٢٢٧.

[٤]- ينظر: وسيم خليل قلعجيه، "روسيا الاوراسية: زمن الرئيس فلاديمير بوتين، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٦، ص٣٣٣.

[٥]- ينظر: نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية– الروسية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨، ص٢١٢-٢١٣.

وعلى هذا الأساس، تضع روسيا الشرق الأوسط في مكانه الحقيقي، ضمن دوائر الأمن الاستراتيجي الروسي[١]، لتمثل إحدى دوائر التأثير في الأمن القومي الروسي. وقد كان للجغرافية متطلبات فرضتها على روسيا، فيما يتعلق بالاهتمام بمنطقة الشرق الأوسط، وذلك لكونها تشغل الحيز الأكبر من الكتلة الأوراسية الملاصقة للشرق الأوسط، لذلك كان طبيعيًا أن تضع روسيا هذه المنطقة ضمن اهتماماتها السياسية، وإنَّ هذا الاهتمام الروسي بالمنطقة، قديم منذ المرحلة القيصرية، والسوفيتية، وحتى الوقت الحاضر. فمع بداية القرن الحادي والعشرين، أصبح الشرق الأوسط أحد الأهداف الأساسية، التي تسعى روسيا إلى الوصول إليها لضمان أمنها القومي[٢]. وتعمل روسيا جاهدة من أجل العودة إلى منطقة الشرق الأوسط، وبصفة خاصة التعاون مع دوله التي تعاني من اختلال في ميزان القوى الإقليمية، مثل: سوريا، وإيران، ولبنان (حزب الله)، واليمن... إلخ، إذ تؤدي المواقع الجغرافية لتلك الدول، أهمية كبيرة للبحرية الروسية[٣].

واستنادًا إلى ما تقدم، ومما لا شكَّ فيه، إنَّ مسار التنافس الروسي- الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، ووتيرته، يتحددان بالمجالات الآتية[٤]:

١- المجال السياسي: وتتمثل بمزاحمة ومنافسة الولايات المتحدة في المنطقة، بالقدر الذي ينهك الأخيرة استراتيجيًا، حين يأتي الوقت لإعادة حساب موازين القوى العالمية، وإن كانت روسيا على إدراك تام بأنَّها لا تستطيع معادلة القوة العسكرية، والاقتصادية الأمريكية في أي وقت قريب، إلا أنَّها مع ذلك ترفض أن تظل قوة عالمية من الفئة الثانية، وتصر على ضرورة إعادة تشكيل ميزان القوى العالمية، ومن بينها في منطقة الشرق الأوسط[٥]. فالمنطقة بالنسبة لروسيا هي منطقة معبرة عن الهيبة، والنفوذ في النظام العالمي، وذلك لكونها ذات أهمية في السياسة العالمية[٦].

٢- المجال الاقتصادي: يقوم على أساس أنَّ إحدى أبواب عودة روسيا للشرق الأوسط، تتم عبر تنشيط صادراتها من السلاح، ومنافسة الولايات المتحدة، ولكن وفق أثمان الأسواق العالمية، وليس كما كان يجري في سنوات الحرب الباردة، حينما كان الدافع الايديولوجي يغلب على المنطق الاقتصادي. فالمنطقة تعدُّ سوقًا تقليدية للولايات المتحدة، والدول الغربية[٧].

٣- المجال الأمني: وقد حتمتها قواعد الجغرافية، والديموغرافيا، فالشرق الأوسط أشبه بخاصرة رخوة تحيط بجمهوريات آسيا الوسطى، والقوقاز، اللتين تعدَّهما روسيا جوارًا قريبًا لها، فيه مصالح حيوية، تعمل بكل طاقاتها من أجل منع التعدي عليها. فضلاً عن ذلك، أنَّ الخصائص السلبية للجغرافية الروسية، دفع إلى الحاجة المستمرة لكسر الحصار الجغرافي الطبيعي، عن طريق التقرب من المياه الدافئة، ليشكل أحد المحركات الأساسية في

---

[١]- عاطف معتمد عبد الحميد، روسيا والعرب... أوان البرغماتية ونهاية الأيدلوجية، تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث والدراسات، الدوحة، ٢٠١١، ص١١.

[٢]- باسم راشد، المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي، مكتبة الإسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية، الإسكندرية- مصر، ٢٠١٣، ص١١-ص١٩.

[٣]- عاطف معتمد عبد الحميد، روسيا والعرب... أوان البرغماتية ونهاية الأيدلوجية، مصدر سبق ذكره، ص٦٤.

[٤]- ينظر: نبيه الاصفهاني، دور روسيا الاتحادية في منطقة الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٥٤)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠١، ص١٦٠.

[٥]- ينظر: ابراهيم عرفات، روسيا والشرق الاوسط: اية عودة، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٠)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٧٣-٧٤.

[٦]- ينظر: عمار بهاء الدين، مستقبل التنافس الروسي- الأمريكي في الشرق الأوسط: دراسة في الأبعاد الاقتصادية والسياسية، ط١، دار السنهوري، بغداد، ٢٠١٦، ص٧-٨.

[٧]- ينظر: إبراهيم عرفات، مصدر سبق ذكره، ص٧٣-٧٤.

استراتيجية الأمن القومي الروسي، لذا تعمل روسيا جاهدة من أجل منع أي تهديدات، أو توسع جيوسياسي باتجاه تلك المناطق الحيوية[١].

الفرع الثاني: التأثير في توازن القوى في الساحة الدولية:

واقعا تسعى روسيا إلى توظيف مصادر قوتها، وتفعيلها، من أجل إعادة تشكيل ميزان القوة على الساحة الدولية، بما يخدم أهدافها الاستراتيجية، وتطلعاتها، كوريث للاتحاد السوفيتي. وعليه بدأت روسيا بالنفاذ تجاه مواقع كثيرة في العالم، بدافع ملء الفراغ، والمشاركة في حلّ القضايا العالمية، وهو ما تؤكده تحركاتها في مناطق الجوار القريب، كآسيا الوسطى، ومنطقة القوقاز، أو الجوار البعيد، كمنطقة الشرق الأوسط، والتي تشهد تحولات متسارعة في العقد الأخير، في ظل التداخل الدولي والإقليمي، لاسيَّما في منطقة الخليج العربي، وما نتج عنها، ودخول دول كبرى كروسيا إلى حلبة المنافسة الإقليمية، وانتهاج مقاربة جديدة، وتعدّ نفسها قوة فاعلة في العديد من المناطق، والمجالات الحيوية[٢].

ولتوظيف ذلك، لا بدَّ أن تعزز روسيا من مقومات بنائها الاستراتيجي، في إطار توازنها مع الولايات المتحدة، إذ أخذت تنزع إلى تبني مفهوم التوازن التنافسي، أكثر من مفهوم التوازن التصارعي. هذا يعني أنَّ الاستراتيجية الروسية، تحولت في مكوناتها البنائية، والوظيفية، عمَّا كانت عليه في زمن الدولة السوفيتية، فالتوازن التنافسي يستلزم من حيث مكونه البنائي، وجود حلفاء إقليمين يساندون استراتيجية التنافس، التي تصمم وتبنى عليها مواقف روسيا، في مواجهة الولايات المتحدة، وهي عند هذا لم تجد قوة أفضل من الصين، تسهم في بناء أرضية هذا التنافس الموازنة للنفوذ الأمريكي، سواء أكان ذلك في منطقة آسيا، أو على الصعيد العالمي. وبناءً على ذلك، جاء الخطاب الروسي- الصيني مؤكدًا على مفهوم المشاركة في التفاعلات السياسية الدولية، رافضًا المعنى الضمني الذي ينطوي عليه الخطاب السياسي الأمريكي، بمفهوم (النظام الدولي الجديد)، وصيغة الهيمنة التي يفرضها القطب الدولي الواحد[٣].

ليس هذا فقط، بل إنَّ التحولات في النظام الدولي، واحتمالية انتقاله إلى حالة النظام المتعدد الأقطاب، دفع بروسيا إلى تطوير قدراتها واستراتيجياتها، لكي يكون لها دور فاعل في تشكيل التوازن الاستراتيجي العالمي. فعلى الرغم من بقاء الولايات المتحدة القوة الأولى في النظام الدولي، إلا أنَّ مؤشرات التراجع واضحة، وهذا الأمر دفع بروسيا إلى أن تطور من سياساتها، في إطار تحقيق مكانة مناسبة لروسيا في النظام الدولي[٤].

وتماشيًا مع ما تمَّ ذكره، ولأنَّ مستقبل التوازن الاستراتيجي العالمي، محكوم بطبيعة القوى الدولية الفاعلة، القادرة على إعادة تشكيل هذا التوازن، فإنَّنا بصدد البحث عن الدولة التي تعيد تشكيل هذا التوازن الاستراتيجي العالمي، وهو ما تحاول روسيا أن تقوم به، كدولة معادلة للدور الأمريكي، في أكثر من منطقة في العالم اليوم، فالنهوض الروسي يتطلب زيادة الفاعلية، لذا كانت الاستجابة الروسية عبر إعادة الانتشار، والعودة التدريجية لمناطق نفوذها التقليدية في أوروبا، وآسيا، وعملت في الوقت نفسه، على تطوير عقائدها الاستراتيجية، وصولًا إلى التحول في العقيدة العسكرية من الدفاع إلى الهجوم، وفق ما تتطلبه المصالح الروسية[٥].

---

[١]- عاصم محمد عمران، سياسة روسيا حيال الخليج العربي، مجلة دراسات دولية، العدد (١٣٨)، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٩٧، ص١١-١٢.

[٢]- ينظر: فراس عباس هاشم، استعصاءات الجغرافيا: روسيا واختراق المخيال الجيوبولتيكي لمساحة الفضاءات العالمية، ط١، دار الأكاديميين للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢٢، ص٨.

[٣]- عبد القادر محمد فهمي، المدخل في دراسة الاستراتجية، دار مجمدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦، ص٢٦٥.

[٤]- نوار جليل هاشم، حيدر علي حسين، امجد زين العابدين طعمة، الاقتراب الكبير روسيا في الشرق الأوسط، ط١، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢١، ص٢٠٩.

[٥]- المصدر نفسه، ص٢٠٩.

ومن زاوية أخرى، يتجسد تأثير روسيا في توازن القوى العالمي، بسبب امتلاكها تقنيات الذكاء الاصطناعي المتطورة، إذ يمنح روسيا قوة كبيرة، وقدرة فائقة على التأثير في العالم، وممارسة النفوذ، والهيمنة، على المستويات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والأمنية، وغيرها. ولذلك يرى بونين "أنَّ من سيقود الذكاء الاصطناعي، سوف يحكم العالم". وهذا ربما يخلق توازنًا جديدًا للقوى على الساحة الدولية، لاسيَّما أنَّ هناك قوى كثيرة تستثمر بقوة في هذا المجال، في مقدمتها الصين، وروسيا، والولايات المتحدة، وغيرها[١].

الفرع الثالث: الإتجاه الروسي نحو التحالفات المتعددة مع الدول الكبرى لتقويض التأثير الأمريكي:

سعت روسيا إلى استرداد تأثيرها في الساحة الدولية، وممارسة نفوذها السياسي، والعسكري عليها، عن طريق الاندماج في ترتيبات إقليمية، ودولية قوية، تمنحها وزنًا اضافيًا تجسده قيادتها لمنظومات عدة كشنغهاي، والبريكس[٢]. فضلاً عن ذلك، أنَّ هدف روسيا للحصول على مكانة خاصة على الساحة الدولية، هو الذي يفسر الدور المميز لها في حفظ الأمن، والاستقرار، في مناطق العالم الحساسة[٣].

ومن الضروري الإشارة إلى الاقتراب الروسي- الصيني، الذي ساعد روسيا على الدخول، والاندماج في تحالفات عالمية، لهذا نجد التقارب الروسي- الصيني، انعكس في تشكيل منظمات، وتحالفات جديدة، كـ (مظمة شنغهاي للتعاون) *، وهي المنظمة التي حققت فيها روسيا حضورًا قويًا، واكتسبت أهمية سياسية بالفعل، إذ عملت روسيا على الاستفادة من منظمة شنغهاي، للتعاون في تشكيل جبهة سياسية مشتركة، تقف بوجه خطر الثورات الملونة، والميل الشديد لمواجهة التدخل الخارجي، باتخاذ تدابير عملية استهدفت تقليص النفوذ الغربي، والوجود الأمريكي في آسيا الوسطى، فالوجود الأمريكي في آسيا الوسطى منذ عام ٢٠٠١، كان قد دفع روسيا والصين للعمل على الانتفاع من منظمة شنغهاي للتعاون، كقوة إقليمية لايجاد التوازن بوجه الولايات المتحدة[٤]. ولا بدَّ من الإشارة إلى أنَّ هناك من دعا إلى إيجاد علاقة وثيقة، بين منظمة شنغهاي، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، هذا التعاون الذي لو تمَّ بين المنظمتين، فإنَّه من الممكن أن يعطي الانطباع للعالم الخارجي، بأنَّها ممكن أن تصبح حلف شمال الأطلسي الشرق[٥].

---

[١]- للمزيد، ينظر: جمال سند السويدي، التغيير الاستجابة او الفناء، ط١، زواية المعرفة، أبو ظبي، ٢٠٢٠، ص١٧١-١٨٤.

[٢]- وسيم خليل قلعجية، مصدر سبق ذكره، ص١٩٥.

[٣]- ينظر: لمى مضر الامارة، تطور الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص١٧٠.

* تأسست منظمة شنغهاي في يونية من عام ٢٠٠٠ كتطوير لمجموعة عمل عرفت من قبل باسم (مجموعة شنغهاي الخمس) التي عقدت عام ١٩٩٦ في مدينة شنغهاي الصينية وضمت (روسيا، الصين، كازاخستان، قرغيزيا، طاجيكستان)، وهي الدول التي كانت لكل منها حدود مشتركة بين الاتحاد السوفيتي والصين. ثم انضمت اليها أوزبكستان عام ٢٠٠١، وفي عام ٢٠١٧ انضمت اليها الهند وباكستان، ليصبح عدد الأعضاء ثمانية، وتحضر أربعة دول أخرى بصفة مراقب وهي (أفغانستان، بيلاروسيا، ايران، منغوليا) كما تقيم المنظمة علاقات مع دول أخرى بصفتها (شركاء حوار) وهي (ارمينا، أذربيجان، كمبوديا، مصر، قطر، نيبال، سريلانكا، تركيا، السعودية). وهدفت المنظمة الى التعاون بين الدول التي انضمت اليها ونادت بقبول الاختلاف في الحضارات بين الدول الأعضاء وتدعيم التعاون الاقتصادي بينها، وهدفت أيضا رفض كل من روسيا والصين الدول المحورية في المنظمة سياسة الهيمنة الامريكية في انتهاجها سياسة القطب الواحد والتدخل في شؤون وسط آسيا. للمزيد، ينظر: عاطف معتمد، روسيا وأوكرانيا: حرب عالمية غير معلنة، ط١، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٢٤، ص١١٠ ص١١١.

[٤]- بافل باييف، القوة العسكرية وسياسة الطاقة: بوتين والبحث عن العظمة الروسية، ط١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، ٢٠١٠، ص١٤٠.

[5]- Marcel de Haas, Russia's foreign security policy in the 21th century: putin, Medvedev and beyond, Routledge for contemporary security studies, New York, 2010, p.43.

وفي ضوء ذلك، هناك فريق من الباحثين يعتقدون أنَّه سيكون لمنظمة شنغهاي للتعاون في المستقبل، حلف عسكري لاستعادة التوازن في العالم، وحسب مجلة (نيوزويك) أنَّ توسع منظمة شنغهاي للتعاون، وانضمام دولتين نوويتين إليها (الهند، وباكستان)، يثير قلق الغرب. ويشير المراقبون الأمريكيون في مقال، إلى أنَّ (الحلف الشرقي الجديد: الصين، روسيا، الهند، توحد قواها) المكرس لقمة منظمة شنغهاي للتعاون، التي انعقدت في مدينة (اوفا) الروسية، يشيرون إلى أنَّ "هذه المنظمة الدولية غير المعروفة في الغرب تقريبًا، سوف تضم نصف سكان العالم"، وحسب قولهم: إنَّ توسع المنظمة يشير بوضوح، إلى أنَّ العالم يصبح متعدد الأقطاب"[١].

من انعكاسات هذا التقارب أيضًا، تشكيل (تحالف بريكس)*، التكتل ذو الطابع العالمي، ضمن المشروع الأوراسي للتمدد الاقتصادي، والجيوستراتيجي، يتوزع على أربع قارات، ويؤشر لنهاية الهيمنة والقطبية الواحدة، وذلك بتوضيح مناطق النفوذ للدول العظمى اقتصاديًا وسياسيًا. فبالرغم من الاختلافات (التاريخية، والجغرافية، والثقافية، والدينية، واللغوية، ووجهة النظر العالمية) لدول بريكس، فإنَّها ترتبط بكونها دولًا ذات تطور اقتصادي سريع، وتمتلك تطلعًا مشتركًا نحو نظام عالمي أكثر عدالة[٢].

وإزاء ذلك، يحاول التكتل إعادة النظر في صياغة النظام الدولي، بما ينزع الهيمنة الأمريكية على وجه الخصوص، والغربية بشكل عام، وإدماج فاعلين جدد من القوى الصاعدة، والعمل على ضرورة تفعيل عدم استخدام القوة في النظام الدولي، وإصلاح الأمم المتحدة، لاسيَّما في مجلس الأمن، لجعله أكثر فاعلية وتمثيلًا. أمَّا الوجه الاقتصادي فإنَّ النظام الرأسمالي، أصبح السمة الأبرز لشكل النظام الاقتصادي العالمي، فالكل يقبع تحت وطأة نظرية المركز (الدول الرأسمالية المتقدمة)، والأطراف (باقي دول العالم)، التي ترتبط بالمركز، ويستنزف الفائض المالي، والنقدي، وفي مقدمتها الموارد الأولية، التي تكون في مقدمة أوليات استمرار عجلة الصناعة، والتكنولوجيا، للمركز الرأسمالي[٣].

ومن ناحية أخرى، يسعى تكتل البريكس إلى أداء أدوار أكثر حيوية، وفعَّالية على المستوى الدولي، وذلك عن طريق إنشائه مؤسستين ماليتين موازيتين لصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، هما: (صندوق بريكس للاحتياطات المالية)، وذلك لمواجهة الأزمات، والطوارئ، أمَّا المؤسسة الأخرى فهي (بنك بريكس للتنمية)، ويهدف البنك إلى زيادة القروض الممنوحة

---

[١] ينظر: عناد كاظم حسين، "روسيا الاتحادية ومستقبل التوازن الاستراتيجي العالمي"، ط١، الدر العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٧، ص٣٠٦.

* بريكس: هو مختصر للحروف الاولى باللغة اللاتينية المكونة لاسماء الدول صاحبة اسرع نمو اقتصادي بالعالم، حسب مجموعة غولدمان ساكس البنكية العالمية، والتي كانت اول من استخدم هذا المصطلح في عام ٢٠٠١، وهي : (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب افريقيا) عقدت اول قمة بين رؤساء الدول الاربعة في بيكاتيرينبرغ، روسيا في حزيران عام ٢٠٠٩ حيث تضمنت الاعلان عن تأسيس نظام عالمي ثنائي القطبية، وقدت اول لقاء على المستوى الاعلى لزعماء دول في تموز عام ٢٠٠٨، وذلك في جزيرة هوكايدو اليابانية حيث اجتمعت انذاك قمة (الثمان الكبرى)، وشارك في القمة رئيس روسيا ديمتري مدفيديف ورئيس جمهورية الصين الشعبية هو جين تاو ورئيس وزاء الهند مانموهان سينغ رئيس البرازيل لويس ايناسبو لولا دا سيلفا، واتفق رؤساء الدول على مواصلة التنسيق في اكثر القضايا الاقتصادية العالمية الانية، بما فيها التعاون في المجال المالي وحل المسالة الغذائية، بعد ذلك انضمت دولة جنوب افريقيا الى المجموعة عام ٢٠١٠، واصبحت تسمى بريكس بدلا من بريك سابقا، وهو الإسم الذي ظل يعرف به حتى ٢٠٢٣، حين تقرر ضم (٦) دول جديدة دفعة واحدة، هي: (مصر والسعودية والامارات وإيران واثيوبيا والارجنتين)، ويتوقع إن يعرف ابتداءً من عام ٢٠٢٤، باسم (بريكس بلس). ينظر: علي زياد العلي وعلي حسين حميد، تكتيكات الحروب الحديثَة الأمن السيبراني والحروب المعززة والهجينة، ط١، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢٣، ص١٣٣. للمزيد حول المزضوع راجع: ماهر بن إبراهيم القصير، تكتل دول البريكس "نشأته- اقتصادياته- أهدافه"، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٤.

[٢] ينظر: ماهر بن إبراهيم القصير، المشروع الأورآسيوي من الأقليمية إلى الدولية: العالم بين الحالة اللاقطبية والنظام العالمى متعدد الأقطاب، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٤، ص٢٩٨- ص٢٩٩.

[٣] ينظر: سيف نصرت الهرمزي، فواعل النظام الدولي في مطلع القرن الحادي والعشرين، في مجموعة مؤلفين: مطارحات النظام الدولي والقوى الكبرى تأملات في المسرح الجيوسياسي العالمي الجديد، ط١، الأكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠١٩، عمان، ص٢١- ص٢٢.

للدول النامية، لمساعدتها في تنفيذ مشاريع البنى التحتية. من أجل أن تكون أداة لتحرير العالم من الهيمنة الأمريكية، وقيودها، لأنَّ الولايات المتحدة تسيطر على المؤسسات الاقتصادية الدولية الحالية بشكل أساسي، سواء من ناحية إداراتها، أو سياساتها، أو توجيه عملية اتخاذ القرار فيها. وعلى الرغم من تباين العلاقات الاقتصادية بين مجموعة البريكس، والاقتصاديات الناشئة الأخرى، لكن لها مواقف مشتركة في الكثير من القضايا الاقتصادية العالمية، لاسيَّما في ما يتعلق بضرورة محاولة الانتقال، من النظام النقدي الدولي الذي يعتمد الدولار، ويجعل النظام المالي العالمي رهينة تقلبات الدولار، إلى نظام نقدي يعتمد عددًا من العملات في المعاملات الاقتصادية، من دون تركيزها في عملة واحدة. إلا أنَّ هذه المحاولات تعرقلت بوجه عام[١].

في حين يرى بعضهم أنَّ تحالف بريكس، لاسيَّما بعد الموجة الحالية من موجات التوسع في العضوية، سيحاول طرح نفسه نواة لتجمع عالمي، يبحث عن أمن البشرية ككل، وسلامها، وليس عن أمن مجموعة صغيرة، أو محدودة من الأقطاب الدولية. فقد كان لافتاً للنظر أن يفرد البيان الختامي الصادر عن قمته الخامسة عشرة، فقرات مطولة تتحدث عن أهمية إصلاح الأمم المتحدة، لاسيَّما مجلس الأمن، الذي لم تعد العضوية فيه، تعبر عن التوازنات الجيوسياسية الراهنة في النظام الدولي، وعن حاجة المجتمع الدولي الماسة إلى نظام مختلف، يكون أكثر قدرة، وفاعلية على تحقيق السلم، والأمن للبشرية كافة[٢].

ومن ثَمَّ فإنَّ فن التكتلات أو التحالفات، التي تشكلها الوحدات الرئيسة في النظام الدولي، لها أهمية في التأثير والتأثر في باقي منظومة النظام، وهو ما يكسبها الأهمية في تحديد مسارات التغيير، وفق المعطيات التي ترتب من السلوك الكلي للتكتل، أو التحالف[٣].

الفرع الرابع: توسيع نفوذ روسيا الاقتصادي في العالم عن طريق التعاون مع الدول النامية:

تسعى روسيا إلى اقامة علاقات اقتصادية متعددة، وبعيدة المدى، مع الدول كافة، وزيادة فرص التبادل التجاري للحصول على العملات الصعبة. فالمحاولات الروسية لتطوير علاقات التعاون الاقتصادي، والتجاري، بينها وبين الدول الأخرى، يأتي مندرجًا في إطار الرغبة في الإفادة، من فرص التعاون الاقتصادي الخارجي واحتمالاته المتاحة أمامها، ومن أجل توسيع نفوذ روسيا الاقتصادي في العالم[٤].

وقد أكَّد على ذلك رسم السياسة الخارجية الروسية، إذ أضحت في عهد بوتين تخدم السياسة الاقتصادية لروسيا بشكل كبير. ويمثل تطوير التعاون الاقتصادي الروسي مع الدول النامية، أحد الخيارات أمام روسيا لتطوير اقتصادها وتوسيعه[٥]، وارتبطت المصالح الاقتصادية الروسية مع الدول النامية، بمجموعة من القطاعات الرئيسة، منها: قطاع الطاقة، والتعاون في المجال التقني، والصناعي، والتجاري، والتعاون في المجال العسكري[٦]، فضلاً عن التعاون في مجال

---

[١] ينظر: روب غيفورد، طريق الصين: رحلة في مستقبل قوة صاعدة، ط٢، ترجمة: محمد محمود التوبة، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠١٤، ص١٤٦.

[٢] حسن نافعة، هل تصبح "بريكس"قاطرة "الجنوب العالمي" نحو نظام دولي مختلف؟، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)على الرابط: //https://www.almayadeen.net/opinion

[٣] سيف نصرت الهرمزي، مصدر سبق ذكره، ص٢٢.

[٤] ينظر: عاطف معتمد عبد الحميد، إستعادة روسيا مكانة القطب الدولي: أزمة الفترة الانتقالية، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٩، ص٢٤.

[٥] ينظر: عبد العزيز مهدي الراوي، توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة الحرب الباردة، مجلة دراسات دولية، العدد (٣٥)، مركز الدراسات الأستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٠٨، ص١٧٤.

[٦] نورهان الشيخ، موقف الأتحاد السوفيتي وروسيا من الوحدة العربية منذ الحرب العالمية الأولى حتى اليوم،ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٣، ص١٩٥.

الطاقة النووية، وتكنولوجيا الفضاء، وجذب رأس المال إلى روسيا لاسيَّما العربي، وتنمية البنية الصناعية العربية، وزيادة الصادرات الروسية إلى دول المنطقة، مما عزز تدعيم العلاقات الاقتصادية، والتجارية، لفتح أسواق جديدة في دول المنطقة ذات الإنتاج النفطي، من أجل الحصول على العملات الصعبة، وجلب الاستثمار إلى الداخل لدعم الاقتصاد الروسي، وإقامة المشاريع الاقتصادية الكبيرة في دول المنطقة[١].

وإزاء ذلك، تتسم علاقات روسيا مع دول الشرق الأوسط، في الفترة التي تولى فيها بوتين الحكم بالنشاط. إنَّ كل ما يحدث بين روسيا ومنطقة الشرق الأوسط، يعكس طبيعة سياسة موسكو تجاه البلدان النامية عمومًا، إذ تحتل روسيا المركز الأول في نادي باريس، في مجال إسقاط وإعادة جدولة ديون هذه الدول، وقيام روسيا بشطب الجزء الأكبر من ديونها المستحقة على العراق، وسوريا، وليبيا، وهو مما يعد إسهامًا كبيرًا في تنمية اقتصاد هذه البلدان[٢].

وفي ذات السياق، أصبحت روسيا تدرك خطورة الانسياق التام وراء سياسات الدول الغربية، وهذا الامر أكَّد اتجاهها نحو إعادة تفعيل العلاقات، التي كانت سائدة بين الاتحاد السوفيتي، وعددًا من الدول النامية، وأيضا محاولتها إقامة علاقات جديدة مع الدول، التي كانت ترفض إقامة علاقات مع الاتحاد السوفيتي، بسبب نهجه الايديولوجي. وفي العموم لقد أدركت روسيا أنَّ إقامة علاقات جيدة، ووثيقة، مع الدول كافة، سيعود عليها بفوائد مهمة، تتمثل في[٣]:

١. جذب الاستثمارات، ورؤوس الأموال، والحصول على المساعدات الاقتصادية.
٢. تنشيط العلاقات الاقتصادية، والتجارية، لروسيا، والسعي إلى الحصول على المعاملة التفضيلية، وزيادة الصادرات الروسية من السلع، والخدمات.
٣. تنشيط تجارة السلاح، وزيادة الصادرات الروسية من الأسلحة، لاسيَّما أنَّ تجارة السلاح تلقى أهمية خاصة في روسيا.

ومن هنا نستطيع أن نفسر التطور الذي أحدثته روسيا على صناعتها العسكرية، إذ أصبحت تتمتع بقدرات جبارة على صعيد التسلح، وتسليح الدول، فلديها اكتفاء ذاتي (١٠٠%) في القدرة التصنيعية العسكرية، وتقوم بتصدير السلاح إلى دول العالم[٤]. وإذا كانت الولايات المتحدة توجه صادراتها مناصفة تقريبًا، بين الدول المتقدمة، والنامية، فإنَّ زبائن روسيا هم من الدول النامية، وبنسبة تبلغ نحو (٩٠%)، ويحتل العالم العربي المرتبة الثانية في محطات استقبال السلاح الروسي، بعد الدول النامية الاسيوية، كما أنَّ روسيا هي أكبر مورد للسلاح في افريقيا، وتحتل المرتبة الثانية في كل من آسيا، وأمريكا اللاتينية، بعد الولايات المتحدة[٥]. فعلى سبيل المثال عام ٢٠١٨، كانت روسيا أكبر مورد للأسلحة إلى الدول الافريقية، متجاوزة الولايات المتحدة، إذ ذهبت معظم الصادرات إلى الجزائر، وبلغت حوالي (٥٨,٦٤%)، ومصر (٢٥,٩٦%)، تليها أوغندا (٥,١٧%)، ثُمَّ السودان (٢,٦٣%)، وانغولا (٢,١١%)[٦]. وفي هذا الصدد، يشير المدير العام لشركة "روس اوبورون اكسبورت" الروسية لتصدير الأسلحة، ألكسندر ميخييف، إلى أنَّ روسيا وقعت مع دول إفريقيا،

---

[١]- أحمد سيد حسين، دور القيادة السياسية في أعادة بناء الدولة (روسيا في عهد بوتين)، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٥، ص٣٢٣.

[٢]- ينظر: عناد كاظم حسين ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٤٣.

[٣]- ينظر: لمى مضر الامارة، تطور الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٠٦، ص١٦٤- ص١٦٥.

[٤]- هادي زعرور، توازن الرعب: القوى العسكرية العالمية، ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٣، ص٨٤.

[٥]– عاطف معتمد عبد الحميد، إستعادة روسيا مكانة القطب الدولي: أزمة الفترة الانتقالية، مصدر سبق ذكره، ص٦٩.

[٦]- محمد زكريا فضل، عودة روسيا الى افريقيا بين ارث الماضي وواقعية الحاضر، ملفات خاصة، المركز الافريقي للدراسات ودراسة الابحاث، دراسة منشورة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الرابط الآتي: https://afropolicy.com

عقودًا تبلغ قيمتها الإجمالية (٤,٥) مليار دولار في عام ٢٠٢٣[١]. وتصل مبيعات الأَسلحة الروسية في الوقت الحاضر، إلى أَقاليم جيوسياسية بعيدة عن مناطق نفوذها السابقة، إذ توجه أَسلحتها إلى أَربعة أقاليم أساسية تمثلها آسيا، والعالم العربي، إفريقيا، وأَمريكا اللاتينية، ويمكن إرجاع ذلك لعدة أسباب، أولها: رخص أسعار السلاح الروسي مقارنة بنظيره الغربي، وثانيها: التوتر في علاقات عدد من دول العالم النامي، والدول الغربية[٢].

يضاف إلى ذلك، أنَّ حجم التبادل التجاري بين روسيا وإفريقيا، بلغ (١٨) مليار دولار في عام ٢٠٢٣، معظمها صادرات روسية باتجاه إفريقيا، إذ بلغت (١٤,٨) مليار دولار، وأكثر الصادرات الروسية من الأسلحة والحبوب، أمّا صادرات الدول الإفريقية إلى روسيا، فتتمثل في المعادن الثمينة، مثل: الماس، والذهب، والنفط. أيضا في عام ٢٠٢٠ حصلت شركة الطاقة الذرية الروسية الحكومية "روساتوم"، على قرض بقيمة (٢٥) مليار دولار، لبناء أول محطة للطاقة النووية في مصر، وتبلغ الكلفة الاجمالية (٦٠) مليار دولار. فضلًا عن استثمار "شركة غريت دايك انفستمنتس ليمتد الروسية" في زيمبابوي، في مشروع يقدر بـ (١,٦) مليار دولار، لاستثمار أحد أكبر مكامن البلاتين (داردنفيل). ويعد هذا المشروع أكبر مشروع روسي في إفريقيا[٣].

وانطلاقًا مما سلف، تحاول روسيا أن تكون المنافس الرئيس للولايات المتحدة، ولدول حلف شمال الأطلسي، وعلى هذا الأساس ظلَّت روسيا تقوم بورقة صادرات السلاح الروسي، لكي تعيد مجدها السياسي، ولبنائه من جديد، كما تطمح روسيا من ناحية أخرى، من وراء صفقات السلاح، إلى تأمين دول صديقة، لتكون بمنزلة خط الدفاع الأول في مواجهة التهديدات، التي يمكن أن تتعرض لها مستقبلاً، لاسيَّما مع السعي الأمريكي في منطقة آسيا الوسطى، وأفريقيا، ومحاولة إقامة قواعد عسكرية دائمة لها[٤].

المبحث الثاني

الأدوار الجديدة لروسيا

تعد روسيا واحدة من الدول الأساسية الفاعلة، والمؤثرة، في النظام الدولي الراهن، والتي أدت دورًا بارزًا في الأحداث الجارية بالعالم، لاسيَّما في الأعوام القليلة الماضية، فلم يقتصر الدور الروسي على المشاركة، والتفاعل، مع الأحداث والتأثير فيها، بل تجاوز ذلك إلى حدّ توجيه الأحداث في الاتجاه الذي تريده.

تعزى مكانة روسيا في النظام الدولي، إلى ما تملكه من مجموعة مقومات، وقدرات، جعلتها تشكل تحديًا واضحًا للولايات المتحدة، والدول المنافسة لها في المجالات المختلفة، فهي مثلها مثل أغلب البلدان، لها سمات فريدة من نوعها، أبرزها مساحتها الكبيرة الممدودة، ليس فقط عبر أوروبا فحسب، بل عبر آسيا أيضا، وقد أتاحت هذه الطبيعة الجغرافية لروسيا، أن تتأرجح بسهولة ما بين فترات الاندماج مع أوروبا، وفترات انحسار نسبي عنها. فضلًا عن أنَّها من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، ولها حق النقض (الفيتو)، كذلك القدرات العسكرية بما فيها الترسانة الكبيرة من السلاح

---

[١]–اتفاقيات الأسلحة الموقعة بين روسيا والدول الإفريقية في سنة ٢٠٢٣، موقع الفكر، ترجمة: موقع الفكر، على الرابط الاتي: https://elfikr.net/?q=node/41147

[٢]- عاطف معتمد عبد الحميد، إستعادة روسيا مكانة القطب الدولي: أزمة الفترة الانتقالية، مصدر سبق ذكره، ص٦٩.

[٣]-رسل احسان خليل، الدور الروسي الجديد في القارة الافريقية في عهد بوتين، مجلة دراسات دولية، العدد (٩٩)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٢٤، ص٣٨٧-٣٨٨.

[٤]- ينظر: عناد كاظم حسين النائلي، مصدر سبق ذكره، ص١٩٧- ص١٩٨.

النووي، كما أنَّ دورها على المستوى السياسي بدأ يتوسع توسعًا كبيرًا، لاسيَّما فيما يتعلق باستعادة مكانتها السياسية في النظام الدولي، كل هذا جعلها واحدة من القوى الأساسية الفاعلة على المستوى الدولي[١].

ومن أجل الإحاطة بالموضوع، تمَّ تقسيم المبحث على أربعة فُرُوع رئيسة، تتناول بالبحث والتحليل التحدي الروسي للهيمنة الأمريكية، في ظل الأدوار الجديدة.

الفرع الأول: التدخل الروسي في سوريا لتعزيز الوجود العسكري في المنطقة:

لا يخطئ من يظن أنَّ روسيا لا تستطيع إعادة مكانتها القطبية، من دون الدفاع عن مناطق نفوذها، ومصالحها الاستراتيجية العالمية، ولتاكيد ذلك فهي لا تفوت فرصة إرسال رسالات قوية للعالم، وذلك عن طريق تدخلها في الأزمات الدولية، والصراعات الدولية، وإبراز دورها على الساحة الدولية[٢]. ولعل المشاركة الواسعة من قبل روسيا فيما جرى في سوريا، يأتي في جزء منه إلى محاولة روسيا أداء دور فاعل في النظام الدولي، يؤهلها من إعادة تشكيل التوازن في المنطقة، والرغبة في مواجهة الهيمنة الأمريكية، والبحث عن عالم متعدد الأقطاب[٣].

ومن الضروري الإشارة إلى أهمية سوريا في المدرك الاستراتيجي الروسي، إذ يمثل موقع سوريا على البحر المتوسط، أهمية كبيرة لروسيا في تعزيز خروجها نحو البحار الدافئة، فروسيا ومنذ عهد(بيتر الاكبر) (١٦٧٢-١٧٢٥)، كانت تسعى إلى أن تكون قوة بحرية وبرية كبرى، ولكن ما ينقصها فقط هو الإطلالة البحرية المناسبة، وذلك لعدم صلاحية سواحلها للملاحة[*]، وسوريا تمثل هذه الإطلالة باستضافتها للقاعدة البحرية الروسية الوحيدة خارج روسيا، في ميناء طرطوس السوري، مما يمنح الروس فرصة ليس لتطوير قوة بحرية ضخمة فحسب، بل أيضا يساعدها على التخلص من الطوق الأطلسي المفروض عليها، لذلك فإنَّ روسيا تدرك أنَّ سقوط النظام السوري، سيشكل خطرًا استراتيجيًا يهدد أمنها القومي، ويعزز من تطويق الأطلسيين لها، لاسيَّما بعد أن أخطأت روسيا بالسماح للأطلسيين بالتمدد في ليبيا، واسقاط نظام معمر القذافي، عبر السماح بصدور قرارات أممية، بإنشاء مناطق حظر جوي في الداخل الليبي، مما أعان الأطلسيين على استخدامها لتدمير قدرات الجيش الليبي، الأمر الذي عزز مواقع الأطلسيين في البحر المتوسط. ومن ثَمَّ فإنَّ سقوط النظام السوري، بوصفه آخر القواعد الأوراسية المناوئة للهيمنة الأمريكية، سيجعل من البحر المتوسط بحيرة أطلسية، ويحرم روسيا من الوصول إلى المياه الدافئة[٤].

---

[١]- للمزيد، ينظر: سيف الهرمزي، مقتربات القوة الذكية الأميركية كآلية من آليات التغيير الدولي: الولايات المتحدة الأميركية انموذجا، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٦، ص٣٢٠-٣٤٥.

[٢]- أسماء حداد، النموذج الروسي للحرب الهجينة في أوكرانيا: الخيارات والرهانات، ط١، مركز الكتاب العربي، عمان، ٢٠٢٠، ص٢٤٥.

[٣]- للمزيد، يراجع: عناد كاظم حسين النائلي، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٦-٢٧٣.

[*] يمكن انّ نلحظ ان لروسيا نقطة ضعف منذ بدايتها كقوة عظمى في القرن الثامن عشر، وهي عدم قدرتها على الوصول الى المياه الدافئة، فكل ممراتها المائية متجمدة القطب الشمالي، وبحر البلطيق، وقد سعت قديماً لمعالجة تلك الاشكالية بالصراع مع الدولة العثمانية لتصل الى البحر الاسود، وتحتل قاعدة إزاك العثمانية، ومن ثم أصبحت إمكانية الوصول الى منفذ بحري على المياه الدافئة أمر بالغ الاهمية لروسيا في تاريخها وحاضرها ومستقبلها. ينظر: مايسة محمد مدني، التدخل الروسي في الازمة السورية، مجلة كلية الاقتصاد العلمية، العدد (٤)، جامعة افريقيا العلمية، الخرطوم، ٢٠١٤، ص٢١٣. كذلك يراجع: عبد المنعم عبد الوهاب، جغرافية العلاقات السياسية دراسة وتحليل تطبيقي لعالم الجيوبولتكس والجغرافية السياسية، وكالة المطبوعات، الكويت، بلا، ص٦٤-٦٥.

[٤]- ينظر: محمد جاسم حسين، الدور الروسي وملء فراغ القوة في المناطق الحيوية (دراسة جيوستراتجية)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠٢١، ص١٨٤-١٨٥.

ومن زاوية أخرى، سعت روسيا خلال وجودها داخل الأراضي السورية، إلى إبراز دورها العسكري، وما تمتلكه من قوة، وقدرة عسكرية، بعد غيابها عن الساحة الدولية، فقد أعلنت القيادات الروسية قدرتها العسكرية، عن طريق ما حققوه من نتائج على أرض سوريا، بتدمير مراكز قيادة، وسيطرة، ومخازن، وأسلحة، وذخائر، وقواعد لوجستية، تعود لتنظيم (داعش) في الرقة، والفصائل الأخرى، مما مكَّن القوة العسكرية الروسية من تغيير الخريطة العسكرية[*] في سوريا، للتخلص من المنظمات التي تحارب داخل الأراضي السورية. كذلك تثبيت الوجود الروسي في المنطقة العربية، إذ استطاعت روسيا استغلال تدخلها في سوريا بتثبيت وجودها العسكري، إذ حصلت على حق وجود قاعدة بحرية في طرطوس، والتي أنشأتها في فترة الثمانينيات، لكنَّها أغلقت نتيجة اعتراض الولايات المتحدة عليها، ومن ثَمَّ أصبحت القاعدة متاحة للخدمة بعد توسيعها. فضلًا عن إنشاء قاعدة برية جوية في اللاذقية. ما أعطى لروسيا وجودًا عسكريًا دائمًا في سوريا، لفرض هيمنتها على المنطقة مستقبلا[٢].

ليس هذا فقط، بل حاولت روسيا عن طريق تدخلها العسكري في سوريا، إحياء هيبة المؤسسة العسكرية الروسية. لقد شكَّل نجاح المؤسسة العسكرية الروسية في سوريا، إعادة لهيبتها السابقة، وقد وصفت القيادات الروسية تدخل الجيش الروسي في سوريا، قد زادها خبرة، وإعادة لهيبتها، وقدراتها السابقة، وإثبات بأنَّ الجيش الروسي يملك الخبرة، والأداء الفريد، والمميز، في خوض المعارك، وعدَّت الحرب في سوريا قد زادت الجيش قدرة، من استخدامه للأسلحة الحديثة والمتطورة[٣].

ومن هنا نستطيع أن نفسر الإصرار الروسي على التدخل المباشر في سوريا، إذ يعكس رغبة روسيا في العودة إلى الساحة الدولية، أيضا محاولة روسيا من وراء ذلك، إلى تأكيد حضورها كقطب دولي فاعل، وإنَّ اللحظة التاريخية للأحادية القطبية، التي إنفردت الولايات المتحدة بالساحة الدولية، عقب إنهيار الإتحاد السوفيتي قد حانت، مما يعني تفعيل دورها كقوة دولية فاعلة في الشرق الأوسط، والوقوف بوجه الهيمنة الأمريكية، ووجدت في الأزمة السورية المكان المناسب لذلك، عن طريق تشكيل تحالفات إقليمية على غرار ما فعلته الولايات المتحدة، والغرب[٤].

الفرع الثاني: استعادة النفوذ والمكانة عبر الحرب الأوكرانية:

الملاحظ بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وتحول الدول التي كانت داخلة في تكوينه، إلى دول مستقلة من بينها

---

[*] في اذار عام ٢٠١٥ تعرض الجيش السوري الى انكسارات وهزائم على يد المعارضة السورية، هددت النظام السوري بالسقوط، اذ خسر فعليا اكثر من (٨٠) بالمئة من الأرض ونقص في عديد المقاتلين الذي وصل الى حدود الثلثين، وفي ٣٠ أيلول من نفس العام تصاعدت شحنات الأسلحة الروسية الى سوريا، وتمت إعادة تجهيز القاعدة العسكرية الروسية البحرية في طرطوس، وانشاء قاعدة عسكرية جوية في مطار حميميم في اللاذقية، وانشاء قواعد صغيرة أخرى في أماكن متفرقة من سوريا، كذلك نقلت روسيا ٣٠ طائرة حربية الى سوريا، واعلن الرئيس بوتين ان التدخل هو لضمان استقرار الحكومة الشرعية في دمشق. ثم جاءت العملية العسكرية الروسية في سوريا على شكل مفاجئة لجميع القوى والاطراف المعنية بالشان السوري، فبعد اعلان منح الرئيس الروسي بوتين تفويضا لنشر قوات عسكرية في سوريا انتقلت روسيا من الدعم السياسي والعسكري غير المباشر الى المشاركة الحقيقية بطائرات حربية تحوم في سماء سوريا، تقاتل في صفوف الجيش السوري. للمزيد يراجع: الاء طالب خلف، مستقبل التدخل الروسي في الازمة السورية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد (٢١)، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، العراق، ٢٠٢٠، ص ٥٨-٦١.

[٢] ينظر: فاطمة هارون العمارات، العلاقات الروسية- الإيرانية وابعادها على الامن القومي العربي (٢٠١١-٢٠١٨)، ط١، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢١، ص١٠٣.

[٣]: المصدر نفسه ص١٠٤.

[٤] للمزيد من التفاصيل: الناصر دريد سعيد ولقمام حكيم رحيم، دوافع التدخل الروسي في الازمة السورية، مجلة جامعة التنمية البشرية، العدد (٤)، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة التنمية البشرية، العراق، ٢٠١٦ ص٧٨-٩٨.

أوكرانيا، وتفكك حلف وارشو، تعهدت الولايات المتحدة وحلفاؤها في حلف الناتو، بعدم تمدد الحلف شرقًا في بلدان أوروبا الشرقية، التي كانت تدور في فلك السوفيت، ولكن بمرور الوقت تجاهلت أمريكا وحلفاؤها هذه التعهدات[١]. لكن سرعان ما فرضت الاعتبارات الجيوسياسية نفسها، على دول شرق أوروبا، مع اتجاه حلف الناتو للتمدد شرقًا، فانضمت جمهوريات "المجر، والتشيك، وبولندا" للحلف عام ١٩٩٩. وبين عامي (٢٠٠٤ و٢٠٠٩)، انضمت (٩) دول من شرق أوروبا، بعضها الجمهوريات السوفيتية السابقة "بلغاريا، وإستونيا، ولاتفيا، وليتوإنيا، ورومإنيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وألبإنيا، وكرواتيا"، ثم لحقت بها بعد ذلك كل من "الجبل الأسود ومقدونيا الشمالية". وأصبح إجمالي عدد الدول التي انضمت للحلف بين (١٩٩٩ و ٢٠٢٠) نحو (١٤) دولة، تشكِّل نحو نصف الدول الأعضاء في الحلف الذي تأسس عام ١٩٤٩، ولم يعد متبقيًا من الدول العازلة والفاصلة بين روسيا والناتو، سوى بيلاروسيا وأوكرانيا، وازدادت الهواجس الروسية بعد نتائج قمة الناتو، التي عقدت في بوخارست العاصمة الرومانية عام ٢٠٠٨، إذ أعرب الحلف عن ترحيبه بطموحات جورجيا، وأوكرانيا في الانضمام إلى عضويته، وهو ما عدَّته روسيا بمنزلة إعلان لحرب ممتدة بين روسيا والغرب بقيادة الولايات المتحدة[٢].

ولكن حتما ما أثار حفيظة روسيا، هو تحريض الولايات المتحدة وحلفاؤها الدولة الأوكرانية، على الانضمام إلى هذا الحلف، بسبب التهديد المباشر لأمنها القومي ومصالحها، الذي يمثله انضمام أوكرانيا إلى الناتو. فضلًا عن وجود قواعد عسكرية، وصواريخ موجهة ضد روسيا في الأراضي الأوكرانية، لاسيَّما أنَّ روسيا تعد أوكرانيا تاريخيًا هي نقطة ضعف كبيرة بالنسبة لها، وتعتقد أنَّ بقاء هذه المنطقة بعيدة عنها، سيجعلها في تهديد دائم، وفي المقابل يرى الغرب أنَّ أوكرانيا وأوروبا الشرقية بشكل عام، حائط صدّ أمام الروس لمنعهم من العودة كقوى عظمى من جديد، وإنَّه لا بدَّ من عزل أوكرانيا سياسيًا، واقتصاديًا عن روسيا، لذلك فقد حرصت الولايات المتحدة على إثارة صراعات خافتة الحدة على حدود روسي، عن طريق دعمها حلفاؤها في أوكرانيا، لإقامة حكومة أوكرانية مرتبطة بحلف الناتو، بهدف إنشاء قواعد عسكرية، وتجسسية، بالقرب من الحدود الروسية[٣].

ومن البديهي وبناءً على تلك المعطيات، أن تتشكل لدى الروس مخاوف وهواجس حقيقية، من توسع الناتو على الحدود الروسية، من فقدان نفوذها في دول الجوار، وهذا ما يشكل عبئًا كبيرًا على روسيا، وأمنها، ورفاهية شعبها، وأكثر جوانب العبء وفقًا للرئيس الروسي بوتين، يتمثل في انكشاف أمن بلاده نتيجة اقتراب الناتو من حدود البلاد، وانتشار القواعد العسكرية التابعة للحلف بالقرب من الجغرافية الروسية، مما يتيح لتلك القواعد توجيه الصواريخ الاستراتيجية للأراضي الروسية في غضون أربع دقائق، وهي مدة غير كافية لاتخاذ الإجراءات المضادة المناسبة، وهو عبء حسب الرؤية الروسية يجب تصحيحه، عن طريق وقف تمدد الناتو، وعدم ضم أوكرانيا تحديدا[٤].

واستنادًا إلى ما سبق، ففي ٢٠ شباط ٢٠٢٢، اعترف الرئيس الروسي بوتين، باستقلال جمهوريتي "لوغانسك ودونيتسك"، اللتين انفصلتا عن أوكرانيا منذ نيسان عام ٢٠١٤. وفي ٢٤ شباط من العام نفسه، قامت القوات المسلحة

---

[١]- ينظر: سامح راشد، روسيا قوة عظمى محتملة، مجلة السياسة الدولية، العدد (٢١٩)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٢٠، ص٤٣.

[٢]- ينظر: كريم ابو حلاوة، سياسات القوة الذكية ودورها في العلاقات الدولية، مركز دمشق للأبحاث، دمشق، ٢٠١٦، ص١٥.

[٣]- ينظر: فيصل شلال عباس المهداوي، الحرب الروسية- الأوكرانية وتأثيرها في مستقبل النظام الدولي، المجلة السياسية الدولية، العدد (٥٤)، كلية العلوم السياسية، جامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٢٣، ص١٨٩.

[٤]- المصدر نفسه، ص ١٨٨ ص١٨٩.

الروسية باجتياح عسكري شامل للأرض الأوكرانية، وذلك بعد أن أدركت أنَّها أصبحت أمام خيارات قليلة[١].

ويرى بعضهم أنَّ مكاسب الروس المتوقعة من الحرب، هو أنَّها ستعيق اندماج الدول التي كانت خاضعة تحت النفوذ السوفيتي سابقا، في الاتحاد الأوروبي، وحلف الناتو، في حين ستعزز في الوقت نفسه دورها في آسيا الوسطى، وعلاقاتها مع الصين. ويعدّ غزو أوكرانيا هو رد فعل على هذا التحول التدريجي، إذ تتحول تلك الدول من كونها مناطق عازلة، إلى دول تسعى إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وحلف الناتو، كما ينظر إلى هذا الغزو كتحذير لجيرانها من النفوذ الاقتصادي، والطاقة، والجيوسياسية لروسيا، مما يستدعي منهم مواجهة التحديات الجيوسياسية الحالية، والمستقبلية[٢].

الفرع الثالث: الاتجاه نحو التحالفات الثنائية مع الدول الكبرى:

من الملاحظ بعد أن أصبح لروسيا مكانة دولية، بسبب قوتها العسكرية، وترسانتها النووية، فضلا عن مساحاتها الشاسعة، وغناها بالثروات، سعت إلى توظيف تلك المقومات كاداة فعّالة في سياساتها الخارجية، لاسيَّما الاتجاه إلى بناء شبكة تحالفات مع القوى الكبرى، والتي من المحتمل أن تتحول إلى أقطاب عالمية، كالصين، والهند، والاستفادة من تلك التحالفات في تعزيز وضعها، ومكانتها الاستراتيجية مستقبلاً، لاسيَّما في مسعاها للدفع نحو التحول إلى نظام دولي متعدد الأقطاب، متحديًا الهيمنة الأمريكية على الساحة الدولية[٣].

فيما يتعلق بالصين، يمكن القول: منذ انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه، تطورت العلاقات الروسية- الصينية بسلاسة تامة، لكونهما جارتين كبيرتين، لن يكون أمامهما أي خيار آخر، غير التعاون، وحسن الجوار طويل الأمد، والمصالح المتبادلة، كما أنَّ الولايات المتحدة هي التأثير الخارجي الرئيس، الذي يدفع الشراكة الروسية- الصينية إلى الأمام، إذ إنَّ روسيا والصين مشتركتان في احتواء الولايات المتحدة[٤].

ومن هذا المبدأ، عملت روسيا على تعبيد الطريق أمام تعاون روسي- صيني مثمر، وانطلاقًا من الرؤية المشتركة لقضايا الأمن، إذ وقعت اتفاقية بين البلدين عام ١٩٩٢، تؤكد على عدم الانضمام إلى تحالفات عسكرية معادية، تهدد أمنهما. وفي عام ١٩٩٣ تم توقيع المزيد من الاتفاقيات، ومن بينها اتفاقية عسكرية بتبادل الخبراء، والمشاورات، وتنسيق المواقف الخاصة بقضايا الحدود، في وقت نجح الطرفان في تسوية مشكلات الحدود، عن طريق اتفاقيتين في عام ١٩٩١ للحدود الشرقية، وفي عام ١٩٩٤ في تسوية الحدود الغربية[٥]، ولكن الحدث الأبرز في تطور العلاقات بين البلدين، هو عقد

---

[١] خضر عباس عطوان، العلاقات الامريكية الروسية بعد الحرب الأوكرانية، المجلة العراقية للعلوم السياسية، العدد (٨)، الجمعية العراقية للعلوم السياسية، بغداد، ٢٠٢٣، ص١٠.

[٢] ينظر: هديل محمد القضاة، الحرب الروسية الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، ط١، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢٤، ص٩٦.

[3] Oleksii Polegkyi, "Changes in Russian Foreign Policy Discourse and Concept of Russian World", PECOBE'S Papers Series, No.16, University Of Bologna, Faenza, Italy, October, 2011, p.11.

[٤] للتفصيل يراجع: حلا عبد الله الشمايلة، العلاقات الروسية الصينية (٢٠١٠-٢٠٢٠)، ط١، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢٢، ص٤٣-٥٤.

[٥] ينظر للتفصيل: محمود سالم السامرائي، استراتيجية روسيا الاتحادية الصاعدة نهاية القطبية الاحدية، ط١، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان،٢٠٢١، ص١٧١-١٨٥.

اتفاقية الصداقة والتعاون بينهما في عام ٢٠٠١، والتي عُرفت باسم (المعاهدة الروسية- الصينية لحُسن الجوار)*، وكما عدَّ السياسيون الروس أنَّ من أولوياتهم تنمية العلاقة مع الصين، وتقويتها، لاسيَّما أنَّ هناك نقاط تلاقٍ في سياسة البلدين، ألا وهي رغبة البلدين في الحد من وضعية القطب الأمريكي الأوحد، المهيمن على الشأن الدولي، وإخراج النفوذ الأمريكي من القارة الآسيوية، والتي تعدُّ مجالًا حيويًا لكل منهما، وتقليص الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج، والتي تحظى بأولوية للبلدين، لاسيَّما بالنسبة للصين، فضلاً عن رفض مشروع الدرع الصاروخي المقترح إنشاؤه في أوروبا الشرقية، لمردوداته السلبية على البلدين لاسيَّما على روسيا[١].

ومن ناحية أخرى، أسهمت امدادات الطاقة الروسية إلى الصين، والتدفقات التجارية الثنائية، والتعاون في قطاعات أخرى، إلى تعزيز الشراكة، والاقتراب بين الجانبين. ففي عام ٢٠٢١، بلغ حجم التجارة الثنائية بين روسيا والصين (١٤٧) مليار دولار، وفي عام ٢٠٢٢ بلغت التجارة الثنائية (١٩٠) مليار دولار، وتجاوزت حاجز (٢٣٠) مليار دولار عام ٢٠٢٣، وقد أزداد التعاون التجاري بين الدولتين، إذ صدَّرت روسيا (٨,٤) مليون طن من النفط الخام إلى الصين في أيار ٢٠٢١، وهو رقم قياسي تجاوز السعودية، لتصبح أكبر مورد للنفط الخام للصين، بزيادة بنحو (٥٥%) عن (٥,٤) مليون طن في العام ٢٠٢١[٢].

وعلى المستوى العسكري، يحقق التعاون الروسي- الصيني، جملة من التحديات للولايات المتحدة في مجال الدفاع، وهو ما تجلى في رغبة كل من بكين وموسكو، في تعميق علاقاتهما الدفاعية، إذ شهدت العلاقة بينهما تطورات مهمة، تمثلت بسلسلة من المناورات العسكرية المشتركة، كذلك قامت روسيا بتزويد بكين بأنظمة الدفاع الجوي (اس ٣٠٠، واس ٤٠٠)، والصواريخ المضادة للسفن، ومجموعة من أحدث المقاتلات الروسية، وهو ما أسهم في تعزيز القدرات الدفاعية لجيش التحرير الشعبي الصيني، والتي ستؤثر قطعًا في تغيير ميزان القوى لصالح الصين، سواء في تايوان أو بحر الصين الجنوبي، ومن ثم تحسين قدرتها على معارضة التفوق الأمريكي هناك[٣].

وفي السياق ذاته، نجد التعاون التكنولوجي بين الصين وروسيا، سيسهم في تقويض أهم مجالات التفوق للولايات المتحدة، وهو ما سيؤثر قطعًا في مكانة الولايات المتحدة، ونفوذها في النظام الدولي خلال السنوات المقبلة، مسوغين ذلك بعدد من الشواهد التي من أبرزها: زيارة الرئيس الصيني شي جين بينج لموسكو في مايو ٢٠١٥، والتي أسفرت عن توقيع البلدين عددًا من الاتفاقيات، لتعميق التعاون في مجالات، مثل: الذكاء الاصطناعي، والجيل الخامس، والتكنولوجيا الحيوية، والاقتصاد الرقمي. فضلًا عن قيامهما بإنشاء صناديق مشتركة، لتعزيز البحث في المجال التكنولوجي، كصندوق الاستثمار المشترك للابتكار، والذي تأسس عام ٢٠١٩، وأكاديميات العلوم الروسية والصينية في مجال الذكاء الاصطناعي، والتي تأسست خلال عام ٢٠١٨[٤].

---

* جاء في هذه المعاهدة "التأكيد على حسن الجوار بين البلدين وتحقيق الصداقة والتعاون، الدعم الروسي في التأكيد على احقية الصين في تايوان، مواجهة الهيمنة الامريكية والاحادية القطبية، اذ عبر الرئيس الصيني آنذاك جيانج زيمين عن ان هذه المعاهدة تستهدف بالأساس مواجهة الهيمنة الامريكية في الساحة الدولية" انظر: كاظم هاشم نعمة، روسيا في السياسة الاسيوية ما بعد الحرب الباردة، دار امنة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣، ص١٣١.

[١] - للمزيد، ينظر: عناد كاظم حسين النائلي، مصدر سبق ذكره، ص٣٢٢-٣٢٥.

[٢] - للتفصيل يراجع: هديل محمد القضاة، مصدر سبق ذكره، ص٩٩-١٠١.

[٣] - نورهان الشيخ، روسيا: الشريك الطبيعي للصين، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٣)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١١، ص٩٥.

[٤] - ينظر: سمير حمياز، التعاون الروسي– الصيني لمواجهة الهيمنة الامريكية: منظمة شنغهاي انموذجا، المجلة الجزائرية للامن والتنمية، العدد (٢)، جامعة ابو مرداس، الجزائر، ٢٠٢٠، ص١٥٧- ص١٦٩.

وعلى العموم، إنَّ الموضوعات التي استوجبت على الدولتين، تجميع جهودهما للوقفوف في وجهها، وتأتي على رأسها مواجهة الدرع المضاد للصواريخ، وتجسد ذلك فعليًا عن طريق سعي الدولتين للحيلولة دون عسكرة الفضاء الخارجي، عن طريق مشاريع قرار اقترحتها الدولتين، في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن. فضلًا عن الوقوف في وجه توسع حلف الناتو، أحد الأسباب المحركة للشراكة الروسية الصينية، فقد يبدو من الوهلة الأولى أنَّ حلف الناتو بعيد جدا عن الأراضي الصينية، لكن بقراءة استراتيجية الحلف يتضح أنَّها تحولت من استراتيجية دفاعية إبّان الحرب الباردة، إلى استراتيجية هجومية بعد نهاية هذه الحرب، إذ أضحى هذا الحلف الذراع العسكرية الطولى للولايات المتحدة، الذي تحقق عن طريقه أهدافها العالمية، ومن هنا جاءت محاولات روسيا والصين، لمنع توسع حلف الناتو شرقًا. كما أنَّ تحالف روسيا مع الصين، هو أحد السبل التي تمكن روسيا من الوصول للمياه الدافئة، ويمكنها من استثمار الوضع الجيوسياسي الذي تحظى به، كونها دولة أوروآسيوية لحماية مصالحها، وتدعيم نفوذها[١].

ومن ناحية أخرى، إنَّ الحديث عن تحالف روسيا مع الهند، فيأتي في استكمال تحالفها مع الصين، وتكوين تحالف استراتيجي يقوم على أساس الشراكة مع الدول الكبرى، والمؤثرة، بعدَّها دولة أوربية- آسوية، فهي تقع في هذه المنطقة وتوجد فيها مصالحها، ومنها تأتي التهديدات لأمنها القومي، فتحاول روسيا تحويل الهند إلى قوة عسكرية، لمواجهة خطر الإرهاب المتطرف العابر للقارات، والوجود العسكري الأمريكي في آسيا- المحيط الهادئ (الباسفيك)[٢].

لقد جمعت الروابط بين روسيا والهند في تحالف استراتيجي، وبما يعزز قدراتها العسكرية والنووية، وتبرز أهمية الروابط بين روسيا والهند، المصالح الجيوسياسية في الحفاظ على السلم، والاستقرار، في منطقة وسط آسيا، التي تشكل الجزء الجنوبي من أراضي أوراسيا الواسعة، والمنفصلة عن شبه القارة الهندية، وفي الوقت نفسه فالتحالف الاستراتيجي الروسي- الهندي، قد يحقق للصين بعض ما تهدف إليه، من إقامة تجمع اقتصادي بين (الهند والصين وروسيا)*، وبما يساعد على مواجهة تحدي العولمة، والهيمنة الأمريكية. فالهند بالنسبة إلى روسيا مكسب استراتيجي مهم جدا، في وقت لا تزال موسكو تسعى إلى إعادة ترتيب علاقاتها، وتحالفاتها الإقليمية، والدولية، ولا بدَّ لمثل هذا التحالف أن يستمر، ويترسخ في ظل حاجة الطرفين إليه[٣].

وبسبب التراجع في العلاقات الهندية الأمريكية، بدأت الهند تسعى إلى البحث عن حليف آخر، يستطيع أن يمدها بالتقنية العسكرية الحديثة، فكانت روسيا وبالتنسيق مع الصين جاهزة لسد هذا الفراغ، وهو ما شهدناه في الأعوام اللاحقة، إذ بدأ التعاون العسكري بين روسيا والهند منذ عام ٢٠٠٥، والمشاريع التطويرية للمنظومة الصاروخية الهندية، ومن مشروع صاروخ (برايمس)، وعلى مستوى منظومة الدفاع الجوي، وسلاح الطيران، والتعاون البحري العسكري، وروسيا تقدم المعونة النووية للهند، كل هذا أدى إلى تخفيف حدة التوتر بين الهند والصين، الذي يصب في مصلحة روسيا[٤].

---

[١]- للتفصيل، يراجع: عبد القادر دندن، الدبلوماسيات الثلاث في سياسة الصين الخارجية، ط١، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢٣، ص١٣٠-١٣٥.

[٢]- يونس مؤيد يونس مصطفى، دور الاستراتيجية العسكرية الروسية في بناء التحالفات الآسوية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، العدد (٣٤)، كلية القانون والعلوم الساسية، جامعة كركوك، العراق، ٢٠٢٠، ص٥١.

* لقد ظهرت لاول مرة فكرة تأسيس تحالف استراتيجي بين الدول الثلاث عندما طرحها رئيس الوزراء الروسي الاسبق بريماكوف اثناء زيارته الهند عام ١٩٩٨. في هذا الخصوص يمكن مراجعة: ماهر بن ابراهيم القصير، مصدر سبق ذكره، ص١٠٩-١١٧.

[٣]- ينظر للتفصيل: ستار جبار علاوي، التجربة الهندية أكبر ديمقراطية في العالم: دراسة في النظام السياسي، ط١، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٧، ص١٩٥-٢٠٥.

[٤]- ينظر: ماهر بن إبراهيم القصير، المشروع الأورآسيوي من الأقليمية إلى الدولية... ، مصدر سبق ذكره، ص٢٤١- ص٢٤٢.

وجاءت زيارة بوتين عام ٢٠١٠ للهند كاشفة التطور الحاصل بين الطرفين حتى عد وجود تحالف استراتيجي واقعي وحقيقي ينتظر إعلانه فقط سيما بعد تجديد اتفاقية التعاون العسكري التقني عام ٢٠٢٠، كما تمثل الهند مستقرا مهما لاستراتيجية روسيا في اسيا، وهي الداعم للهند للحصول على الطاقة والنفوذ في اسيا الوسطى بمباركتها سيما بعد تشجيعها للحصول على العضوية الكامل في مجموعة شنغهاي ٢٠١٧، وهو ما صرح به الرئيس الروسي بوتين ان الهند احدى الشريكات الرئيسة في منطقة اسيا- المحيط الهادئ (الباسفيك)، ونحن مهتمون بزيادة مستوى تفاعلاتنا في المجالات كافة[١].

وبناءً على تلك المعطيات، مؤكد بأنّ روسيا وعن طريق اتباع تلك الاستراتيجية، أرادت أن تجعل لنفسها دورًا إقليميًا، ودوليًا متزايدًا، كلاعب دولي رئيس في النظام الدولي، بتكلفة أقل من تلك التي كان يدفعها الاتحاد السوفيتي، والذي تكابد ثمنًا باهضًا في سبيل المحافظة على مكانته كقطب عالمي، ولم يفلح في توظيف مكانته الدولية، ونفوذه العالمي، لتحقيق مكاسب سياسية وإقليمية، بالمقارنة مع ما حققه القطب الأمريكي في تلك المدة، بل على العكس من ذلك فقد كان يتحمل أعباءً اقتصادية هائلة، للحفاظ على منزلته العالمية كقطب منافس للولايات المتحدة، أسهمت إسهامًا كبيرًا في نهاية المطاف، بانهياره وتفككه في عام ١٩٩١، وأصبح من أهم أهداف القيادة الروسية الاستراتيجية، هو استعادة مكانة الدولة كقوة عالمية، وتسخير كل ما هو متوفر من امكانات قوتها الذاتية الكامنة، ومزاحمة غيرها من القوى العالمية الأخرى لاسيَّما الولايات المتحدة، في المناطق التي تشهد ضعفًا وانكفاءً، أو عدم مصداقية، والعمل على جذب الدول، ومحاولة استقطابها إلى جانبها باستخدام العديد من صيغ الإغراء، وتقديم نفسها بصورة الحليف القوي الموثوق به[٢].

الفرع الرابع: النفوذ الاقتصادي في أوروبا عن طريق توريد الغاز الطبيعي:

واقعا لم تعد القدرات العسكرية للدولة، هي المصدر الوحيد للنفوذ الدولي، إذ تعدُّ الموارد الطبيعية لأي بلد، متغيرًا مهمًا لسلطة الدولة، ومدّ نفوها، وقد أدركت روسيا هذه الأهمية لمد نفوذها حول العالم. وفي الواقع فإنَّ النفوذ الروسي يعدُّ نشاطًا طويل الأمد، يستخدم العديد من الأدوات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والطاقوية، والتكنولوجية، وقد اعتمدت روسيا على الطاقة كأداة أساسية لزيادة النفوذ، وتصدير صورة روسيا للعالم، كدولة كبرى لها تأثير في السياسات العالمية. وإزاء ذلك أصبحت مصادر الطاقة الروسية، ومشاريعها العملاقة، من موانئ، وخطوط نقلها، وشركاتها المتعددة، أداة من أدوات النفوذ، والهيمنة الاقتصادية الخارجية، ولاسيَّما اتجاه بلدان الاتحاد الأوربي، مما انعكس ايجابًا في الأمن القومي الروسي، فالحفاظ على مصادر الطاقة، وتطويرها، أو تحديثها، من أجل التنمية الاقتصادية، يعد هدفًا من أهداف الأمن القومي الروسي[٣].

وتماشيًا مع ما تمَّ ذكره، يستورد الاتحاد الأوربي الغاز الطبيعي من روسيا، بنسبة (٣٩%) من الغاز الطبيعي الذي يحتاجه، وتتنبأ المفوضية الاوروبية بأنَّ هذا الرقم سيصل إلى (٨٠%) بحلول عام ٢٠٣٠، وتعتمد دول شرق أوروبا

---

[١]- يونس مؤيد يونس مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص٥١.

[2] -Oleksii Polegkyi, "Changes in Russian Foreign Policy Discourse and Concept of Russian World", PECOBE'S Papers Series, No.16, University Of Bologna, Faenza, Italy, October, 2011, p.11.

[٣]- للمزيد، ينظر: سوزي رشاد، امن الطاقة ومحاولات روسيا لفرض النفوذ الدولي، مجلة السياسة والاقتصاد، العدد (١٣)، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، بني سويف- مصر، ٢٠٢٢، ص ١٢٢- ص١٤٧.

ووسطها، اعتمادًا كبيرًا على الغاز الروسي، وتستعمل روسيا صادرات الغاز إلى اوروبا، كإحدى أهم الأدوات في السياسة الخارجية تجاه اوروبا، وتوظيفها لخدمة مصالحها الاستراتيجية، وحماية أمنها القومي[١].

ومما تجدر الإشارة إليه، أنَّه في شهر أيار من عام ٢٠٢٢، وبعد مرور (٥٠) يومًا على الحرب الروسية- الاوكرانية، أصدرت مراكز بحثية غربية، تقريرًا حمل عنوان (أوروبا تمول حرب روسيا على اوروبا)، ذهب التقرير إلى أنَّه في خمسين يومًا، دفعت دول أوروبا لروسيا (٥٠) مليار يورو، قيمة الغاز الذي يتدفق إلى أراضيها، بمعدل مليار يورو كل يوم. هذه الأرقام الفلكية التي تدخل الخزانة الروسية، لم تحدث في التاريخ الاقتصادي لروسيا، أو أي دولة نظيرة في العالم[٢].

وبناءً على ذلك، ترى الولايات المتحدة أنَّ أوروبا هي مجال حيوي لها، وفي المقابل تعتمد روسيا استراتيجية متعددة الأبعاد، لتعزيز قدرتها التنافسية في سوق الطاقة الاوروبية، وتعزيز سيطرتها على شبكات نقل الطاقة، وتوزيعها، وهذا الأمر أقلق الأوربين أولاً، والأمريكيين ثانيًا، مما شجَّع على البحث عن بديل يقوض الطموحات الطاقوية الروسية، وتحرر الأوربيين من البقاء تحت النفوذ الروسي، فيما يتعلق بأمن الطاقة[٣].

ومن هذا المنطلق، اتجهت الولايات المتحدة إلى البلدان التي كانت ضمن منظومة الاتحاد السوفيتي في آسيا الوسطى، والقوقاز، وذلك لمنع التقارب الروسي- الأوربي من أن يصبح نوعًا من الشراكة الاقتصادية، وهذا مايؤثر سلبًا في التطلعات الأمريكية في سيادة العالم، ولهذا فإنَّ الصراع من أجل السيطرة على طرق خطوط الأنابيب، من حوض بحر قزوين إلى الأسواق الدولية، ليس مسألة بسيطة، فخطوط الأنابيب بالنسبة لروسيا، ليس مصدر إيراد فقط، ولكنها تزود موسكو ايضاً بالتأثير السياسي في الجمهوريات السوفييتية السابقة إلى الجنوب منها، وهذا هو بالضبط سبب تصميم الولايات المتحدة على إضعاف الهيمنة الروسية، على تدفق الطاقة من تلك المناطق[٤].

واستخلاصًا لما سبق، يمكن اعتبار روسيا نموذجًا للدول التي استطاعت أن تستخدم الطاقة، كأداة لفرض النفوذ على المستوى الدولي، ومحاولات تغيير نظام توازن القوى، من نظام القوى الواحد إلى نظام متعدد القوى، إذ تمثل الطاقة عنصرًا أساسيًا في تحديد مسار، وتوجهات السياسة الخارجية الروسية، إذ صاغت أهدافها الخارجية في هذا المجال، على اعتبار الطاقة أداة من أدوات السياسة الخارجية الروسية، عن طريق اعتماد ما يسمى بدبلوماسية الطاقة، والطاقة كسلاح استراتيجي لزيادة النفوذ، والاستثمار الموجه في مجال الطاقة، للهيمنة على البنى التحتية ذات الأهمية الاستراتيجية، والحد من النفوذ الغربي في مناطق النفوذ الروسي، في كل المناطق الاستراتيجية المهمة، فضلًا عن توسيع رقعة النفوذ الروسي في آسيا، وأوروبا الشرقية، وأمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط، والذي من المتوقع أن يستمر لفترة بالرغم من التهديدات، والتحديات التي تواجهها[٥].

الخاتمة والاستنتاجات:

تبعًا لما ذكر سابقًا في متن هذا البحث، وما تضمنه من مفاهيم ومصطلحات، وما سطره من عنوانات، توصلنا إلى أنَّ الهيمنة الأمريكية التي يواجهها العالم، وفي ظل تنامي القوة الروسية، والمتغيرات الدولية المتشابكة والمعقدة في

---

[١]- ينظر: نورهان الشيخ، الخيار المتردد: هل ستصبح الطاقة سلاح روسيا لاستعادة المكانة الدولية، ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسية الدولية، العدد (١٩٦)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٤، ص٢٣.

[٢]- ينظر: عاطف معتمد، روسيا وأوكرانيا: حرب عالمية غير معلنة، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٥.

[٣]- مايكل كلير، دم ونفط: أمريكا واستراتيجيات الطاقة إلى أين؟ ط١، ترجمة: احمد رمو، دار الساقي، بيروت، ٢٠١١، ص١٨٩.

[٤]- للتفصيل يراجع: محمد جاسم حسين الخفاجي، روسيا ولعبة الهيمنة على الطاقة: رؤية في الأدوار والإستراتيجيات، ط١، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٩، ص١٣٣-١٤٦.

[٥]- سوزي رشاد، مصدر سبق ذكره، ص١٤٧-١٥٠.

الساحة العالمية، عقدت وزادت من استحالة استمرار الهيمنة الأمريكية، في إدارة النظام الدولي كالسابق، أي عالم ما بعد الحرب الباردة.

وفي واقع الأمر بعد العام ١٩٩١، بدأت الولايات المتحدة الانفراد بالنظام الدولي، والهيمنة على العالم، فعمليات الانتشار العسكري غير المسبوق، والتدخل الواسع النطاق، وتصنيف الدول بين أصدقاء وأعداء، وتطبيق معايير الهيمنة المتعجرفة، كانت أهم ملامح الاستراتيجية الأمريكية في النظام الدولي، لهذا واجهت روسيا العديد من سياسات الاقصاء، والتهميش، في ظل الهيمنة الأمريكية على التفاعلات الدولية. إلا أنَّ بوادر تراجع بعض عناصر القوة الأمريكية، بدأت مع الأزمة المالية عام ٢٠٠٨، التي ضربت الاقتصاد الأمريكي، ومن ثَمَّ دفعت الولايات المتحدة إلى الانكفاء على الداخل، وهي بشكل عام استراتيجية -الانكفاء النسبي- اتبعتها إدارة الرئيس (باراك اوباما)، منذ وصولها إلى الحكم في بداية عام ٢٠٠٩، مما دفع روسيا إلى الانتقال لسد فراغ قوة محتمل، وأصبح لزامًا على روسيا تبني سياسات، ورسم مشروع جديد ينافس، ويزاحم، هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي. فتحركت روسيا حيال عدد من الدول، لإعادة تنظيم التحالفات الثنائية، مثل: (الصين، والهند)، والتحالفات المتعددة، مثل: (شنغهاي، والبريكس) بشكل جديد، ومختلف، ولهذا أدركت روسيا أهمية الصين -الرافضة للهيمنة الأمريكية- كساند لتطلعاتها، فبدأت بالعمل الدؤوب على إقامة تحالف، أو شراكة استراتيجية مع الصين، بهدف تغيير النظام الدولي من نظام أحادي القطبية، إلى عالم متعدد الأقطاب، فالتعاون والتفاهم الروسي- الصيني، حول القضايا الإقليمية والدولية، ساعد بشكل كبير على تكوين تكتل رافض للهيمنة الأمريكية، ومساعد للتطلعات الروسية الجديدة. وعلى هذا الأساس أصبحت روسيا اليوم، دولة لا يمكن إنكار أو اختزال دورها ونفوذها على الساحة الدولية، فضلًا عن سعيها الهائل إلى تحدي الهيمنة الأمريكية، وسيطرتها على النظام الدولي، الذي جعلت منه نظامًا أحادي القطبية.

وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات، أهمها:

١. أسهمت المتغيرات الدولية الجديدة -العقد الأخير من القرن العشرين- في جملة من التحولات، أهمها: التحول الذي أصاب واقع النظام السياسي الدولي، إذ حدث اختلال في التوازن الاستراتيجي الدولي، بانفراد الولايات المتحدة في إدارة النظام الدولي، وهيمنتها على التفاعلات الدولية في الساحة الدولية.
٢. ازدهرت القوة الروسية منذ بداية القرن الحادي والعشرين، لاسيَّما بعد تسنم فلاديمير بوتين السلطة في روسيا عام ٢٠٠٠، إذ أسهم وصوله وبشكل فاعل في تعاظم قوة روسيا، عن طريق استرجاع الهيبة، والمكانة الدولية، في الساحة الدولية. فعلى الرغم من التفرد، وسيطرة الولايات المتحدة على التفاعلات الدولية، إلا أنَّ روسيا بدأت منذ مطلع القرن الحالي، باستعادة قدرتها، وتأثيرها في التفاعلات الدولية، التي تشهدها الساحة العالمية.
٣. أدت سياسة الانكفاء النسبي التي اتبعتها إدارة الرئيس باراك أوباما، إلى تراجع الدور الأمريكي في المناطق الحيوية، مما دفع الروس إلى إعادة ملء الفراغ الناجم عن ذلك.
٤. باشرت روسيا بمزاحمة الهيمنة الأمريكية، وتحديها، في مناطق النفوذ الاستراتيجي، مثل: منطقة الشرق الأوسط، فالمنطقة تعد من أهم المناطق الحيوية في العالم. فتسعى روسيا في تحركها السياسي باتجاه المنطقة، إلى تحقيق توازن المكانة، ناهيك عن طبيعتها الجغرافية التي فرضت عليها، ضرورة الوصول إلى المياه الدافئة في المنطقة.
٥. سعت روسيا في إطار توازنها مع الولايات المتحدة، إلى تبني مفهوم التوازن التنافسي، أكثر من مفهوم التوازن التصارعي، واستطاعت إعادة التوازن الدولي، عن طريق الحضور الفاعل في الساحة العالمية.

٦. من أجل استرداد مكانتها ونفوذها على الساحة الدولية، اتجهت روسيا إلى التحالفات، أو التكتلات المتعددة، أو الثنائية مع الدول الكبرى الرافضة للهيمنة الأمريكية، لتقويض التأثير الأمريكي، ومن ثَمَّ مزاحمتها في إدارة النظام الدولي.

٧. اتجهت روسيا إلى تطوير التعاون مع الدول النامية، وزيادته، في مختلف المجالات، لاسيَّما الدول الرافضة للهيمنة الأمريكية، من أجل الاستحصال على مكاسب اقتصادية، لاسيَّما على فرص للاستثمار، والاستحصال على العملات الصعبة جرّاء تجارة السلاح.

٨. إنَّ التدخل العسكري الروسي المباشر في سوريا، جاء من ناحية، لتعزيز الوجود العسكري في المنطقة، وطرح روسيا نفسها، كقطب دولي متحدي الهيمنة الأمريكية في إدارة الأزمات الدولية، ومن ناحية ثانية، لاستعراض القوة العسكرية الروسية، واستثمارها في سوق السلاح المتنامي في الشرق الأوسط.

٩. أكَّدت الحرب الروسية الأوكرانية عام ٢٠٢٢، أنَّ روسيا لم تقف مكتوفة الأيدي، أمام محاولات حلف الناتو بتطويق روسيا، واختراق دائرة أمنها، أو التوسع شرقًا باتجاه أوكرانيا، ذات الأهمية السياسية، والاقتصادية، والأمنية.

١٠. تعدُّ روسيا نموذجًا للدول التي استطاعت أن تستخدم الطاقة، كأداة لفرض النفوذ الاقتصادي، لاسيَّما حيال دول الاتحاد الأوربي.

قائمة المصادر:

أولًا- الكتب العربية:

١. أحمد سيد حسين، دور القيادة السياسية في أعادة بناء الدولة (روسيا في عهد بوتين)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٥.

٢. أسماء حداد، النموذج الروسي للحرب الهجينة في أوكرانيا: الخيارات والرهانات، ط١، مركز الكتاب العربي، عمان، ٢٠٢٠.

٣. أنس محمد الطراونة، عودة فلاديمير بوتين والتحديات الروسية الغربية، ط١، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢٢.

٤. بافل باييف، القوة العسكرية وسياسة الطاقة: بوتين والبحث عن العظمة الروسية، ط١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي،٢٠١٠.

٥. جمال سند السويدي، التغيير الاستجابة أو الفناء، ط١، زواية المعرفة، أبو ظبي، ٢٠٢٠.

٦. حلا عبد الله الشمايلة، العلاقات الروسية الصينية (٢٠١٠-٢٠٢٠)، ط١، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢٢.

٧. ستار جبار علاوي، التجربة الهندية أكبر ديمقراطية في العالم: دراسة في النظام السياسي، ط١، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٧.

٨. سيف نصرت الهرمزي، فواعل النظام الدولي في مطلع القرن الحادي والعشرين، في مجموعة مؤلفين: مطارحات النظام الدولي والقوى الكبرى تأملات في المسرح الجيوسياسي العالمي الجديد، ط١، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٩.
٩. سيف الهرمزي، مقتربات القوة الذكية الأميركية كآلية من آليات التغيير الدولي: الولايات المتحدة الأميركية أنموذجًا، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٦.
١٠. عاطف معتمد، روسيا وأوكرانيا: حرب عالمية غير معلنة، ط١، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٢٤.
١١. عاطف معتمد عبد الحميد، استعادة روسيا مكانة القطب الدولي: أزمة الفترة الانتقالية، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٩.
١٢. عبد القادر دندن، الدبلوماسيات الثلاث في سياسة الصين الخارجية، ط١، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢٣.
١٣. عبد القادر محمد فهمي، المخل في دراسة الاستراتجية، دار مجمدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦.
١٤. عبد المنعم عبد الوهاب، جغرافية العلاقات السياسية دراسة وتحليل تطبيقي لعالم الجيوبولتكس والجغرافية السياسية، وكالة المطبوعات، الكويت، بلا.
١٥. علي زياد العلي وعلي حسين حميد، تكتيكات الحروب الحديثَة الأمن السيبراني والحروب المعززة والهجينة، ط١، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢٣.
١٦. عمار بهاء الدين، مستقبل التنافس الروسي- الامريكي في الشرق الاوسط: دراسة في الابعاد الاقتصادية والسياسية، ط١، دار السنهوري، بغداد، ٢٠١٦.
١٧. عناد كاظم حسين النائلي، روسيا الاتحادية ومستقبل التوازن الاستراتيجي العالمي، ط١، الدر العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٧.
١٨. فاطمة هارون العمارات، العلاقات الروسية- الإيرانية وابعادها على الامن القومي العربي (٢٠١١-٢٠١٨)، ط١، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢١.
١٩. فراس عباس هاشم، استعصاءات الجغرافيا: روسيا واختراق المخيال الجيوبولتيكي لمساحة الفضاءات العالمية، ط١، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢٢.
٢٠. كاظم هاشم نعمة، روسيا في السياسة الاسيوية ما بعد الحرب الباردة، دار امنة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣.
٢١. ماهر بن إبراهيم القصير، تكتل دول البريكس (نشأته- اقتصادياته- أهدافه)، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٤.
٢٢. ماهر بن إبراهيم القصير، المشروع الأورآسيوي من الأقليمية إلى الدولية: العالم بين الحالة اللاقطبية والنظام العالمى متعدد الأقطاب، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٤.
٢٣. محسن حساني ظاهر مديهش العبودي، توسيع حلف الناتو بعد الحرب الباردة: دراسة في المدركات والخيارات الاستراتيجية الروسية، ط١، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣.

٢٤. محمد جاسم حسين الخفاجي، روسيا ولعبة الهيمنة على الطاقة: رؤية في الأدوار والإستراتيجيات، ط١، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٩.
٢٥. محمود سالم السامرائي، استراتيجية روسيا الاتحادية الصاعدة نهاية القطبية الاحدية، ط١، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان،٢٠٢١.
٢٦. نوار جليل هاشم، حيدر علي حسين، امجد زين العابدين طعمة، الاقتراب الكبير روسيا في الشرق الأوسط، ط١، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢١.
٢٧. نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية – الروسية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨.
٢٨. نورهان الشيخ، موقف الأتحاد السوفيتي وروسيا من الوحدة العربية منذ الحرب العالمية الأولى حتى اليوم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٣.
٢٩. هادي زعرور، توازن الرعب: القوى العسكرية العالمية، ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٣.
٣٠. هديل محمد القضاة، الحرب الروسية الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، ط١، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢٤.
٣١. وسيم خليل قلعجية، "روسيا الاوراسية: زمن الرئيس فلاديمير بوتين، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٦.

ثانيًا- الكتب المترجمة:

١. روب غيفورد، طريق الصين: رحلة في مستقبل قوة صاعدة، ط٢، ترجمة: محمد محمود التوبة، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠١٤.
٢. س.غ لوزيانين، عودة روسيا الى الشرق الكبير، ترجمة: هاشم حمادي، دار المدى للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠١٢.
٣. مايكل كلير، دم ونفط: أمريكا واستراتيجيات الطاقة الى اين؟، ط١، ترجمة: احمد رمو، دار الساقي، بيروت، ٢٠١١.

ثالثًا- المجلات الدورية:

١. آلاء طالب خلف، مستقبل التدخل الروسي في الازمة السورية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد (٢١)، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، العراق، ٢٠٢٠.
٢. إبراهيم عرفات، روسيا والشرق الاوسط: اية عودة، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٠)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٧.

٣. خضر عباس عطوان، العلاقات الأمريكية الروسية بعد الحرب الأوكرانية، المجلة العراقية للعلوم السياسية، العدد (٨)، الجمعية العراقية للعلوم السياسية، بغداد، ٢٠٢٣.

٤. رسل احسان خليل، الدور الروسي الجديد في القارة الافريقية في عهد بوتين، مجلة دراسات دولية، العدد (٩٩)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٢٤.

٥. سامح راشد، روسيا قوة عظمى محتملة، مجلة السياسة الدولية، العدد (٢١٩)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٢٠.

٦. سمير حمياز، التعاون الروسي– الصيني لمواجهة الهيمنة الامريكية: منظمة شنغهاي انموذجا، المجلة الجزائرية للامن والتنمية، العدد (٢)، جامعة ابو مرداس، الجزائر، ٢٠٢٠.

٧. سوزي رشاد، امن الطاقة ومحاولات روسيا لفرض النفوذ الدولي، مجلة السياسة والاقتصاد، العدد (١٣)، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، بني سويف- مصر، ٢٠٢٢.

٨. عاصم محمد عمران، سياسة روسيا حيال الخليج العربي، مجلة دراسات دولية، العدد (١٣٨)، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٩٧.

٩. عبد العزيز مهدي الراوي، توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة الحرب الباردة، مجلة دراسات دولية، العدد (٣٥)، مركز الدراسات الأستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٠٨.

١٠. فيصل شلال عباس المهداوي، الحرب الروسية- الأوكرانية وتأثيرها في مستقبل النظام الدولي، المجلة السياسية الدولية، العدد (٥٤)، كلية العلوم السياسية، جامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٢٣

١١. لمى مضر الامارة، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٦٢)، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩.

١٢. مايسة محمد مدني، التدخل الروسي في الازمة السورية، مجلة كلية الاقتصاد العلمية، العدد (٤)، جامعة افريقيا العلمية، الخرطوم، ٢٠١٤.

١٣. الناصر دريد سعيد ولقمان حكيم رحيم، دوافع التدخل الروسي في الازمة السورية، مجلة جامعة التنمية البشرية، العدد (٤)، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة التنمية البشرية، العراق، ٢٠١٦.

١٤. نبيه الاصفهاني، دور روسيا الاتحادية في منطقة الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٥٤)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠١.

١٥. نبيه الاصفهاني، السياسة الخارجية الروسية في مرحلة التحول الديمقراطي، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٣٦)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٩.

١٦. نورهان الشيخ، الخيار المتردد: هل ستصبح الطاقة سلاح روسيا لاستعادة المكانة الدولية، ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسية الدولية، العدد (١٩٦)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٤.

١٧. نورهان الشيخ، روسيا: الشريك الطبيعي للصين، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٣)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١١.

١٨. يونس مؤيد يونس مصطفى، دور الاستراتيجية العسكرية الروسية في بناء التحالفات الآسوية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، العدد (٣٤)، كلية القانون والعلوم الساسية، جامعة كركوك، العراق، ٢٠٢٠.

رابعًا- مراكز البحوث والدراسات:

١. باسم راشد، المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي، مكتبة الإسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية، الإسكندرية- مصر، ٢٠١٣.
٢. عاطف معتمد عبد الحميد، روسيا والعرب... أوان البرغماتية ونهاية الأيدلوجية، تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث والدراسات، الدوحة، ٢٠١١.
٣. كريم ابو حلاوة، سياسات القوة الذكية ودورها في العلاقات الدولية، مركز دمشق للأبحاث، دمشق، ٢٠١٦.

خامسًا- الرسائل والاطاريح:

١. لمى مضر الامارة، تطور الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٠٦.
٢. محمد جاسم حسين، الدور الروسي وملء فراغ القوة في المناطق الحيوية (دراسة جيوستراتجية)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠٢١.

سادسًا- شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت):

١. اتفاقيات الأسلحة الموقعة بين روسيا والدول الإفريقية في سنة ٢٠٢٣، موقع الفكر، ترجمة: موقع الفكر، على الرابط: https://elfikr.net/?q=node/41147
٢. حسن نافعة، هل تصبح "بريكس"قاطرة "الجنوب العالمي" نحو نظام دولي مختلف؟، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط: https://www.almayadeen.net/opinion
٣. محمد زكريا فضل، عودة روسيا الى افريقيا بين ارث الماضي وواقعية الحاضر، ملفات خاصة، المركز الافريقي للدراسات ودراسة الأبحاث، دراسة منشورة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الرابط: https://afropolicy.com

سابعًا- المصادر باللغة الإنكليزية:

1. Marcel de Haas, Russia's foreign security policy in the 21th century: putin, Medvedev and beyond, Routledge for contemporary security studies, New York, 2010.